



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى -جيجل-

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

- قسم العلوم المالية و المحاسبة-

مطبوعة محاضرات في:

المحاسبة المعقدة

من إعداد : د.فداوي أمينة

السنة الجامعية : 2016-2017

لقد اعتمدت الجزائر ومنذ 2007 النظام المحاسبي المالي SCF، هذا الأخير و المستوحى من المخطط المحاسبي الفرنسي العام PCG1999، و كلاهما مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS و ذلك استجابة لأغراض التوحيد المحاسبي الدولي ، إلا أن هذا النظام المحاسبي لاقى صعوبات كبيرة في تطبيقه نظرا لاختلاف البيئة الجزائرية عن البيئة الانجلوساكسونية الأصلية للمعايير المحاسبية الدولية، خاصة غياب السوق المالي النشط و مشكلة اتساع الهوة بين المحاسبة و الجباية ما خلق تذبذبا و قصورا في فهم هذا النظام المحاسبي من طرف شريحة عريضة من المحاسبين و المهنيين في مجال المحاسبة .

و من خلال هذه المطبوعة المتواضعة ، حاولنا استعراض مختلف المحاسبة المعمقة للمؤسسة ، انطلاقا من أعمال نهاية السنة و تسوية مختلف بنود الحسابات ، إلى إعداد القوائم المالية الختامية ، كما تطرقنا لمختلف التسجيلات المحاسبية و مستجدات النظام المحاسبي المالي فيما يتعلق ب: المعالجة المحاسبية للإعانات الحكومية ، الإيجار بالتمويل ، الضرائب و الرسوم و الضرائب المؤجلة ، الأوراق التجارية ، العقود طويلة الأجل ، و إعادة تقييم التثبيتات، و قد كانت هذه المطبوعة معدة باختصار ، لتمكين الطالب من حفظ كل المعالجات المحاسبية و فهمها بأسلوب بسيط و سهل للمراجعة ، و نأمل أن يكون هذا المجهود المتواضع مفيدا لطلبتنا المتخصصين في المحاسبة و الجباية المعمقة مستقبلا .



فهرس المحتويات

1	مقدمة
2	فهرس المحتويات
3	الفصل الأول: تقديم أعمال نهاية الدورة
8	الفصل الثاني: تسوية عناصر التثبيات
20	الفصل الثالث: تسوية عناصر المخزونات،
30	الفصل الرابع: تسوية حسابات الزبائن،
36	الفصل الخامس: تسوية حسابات القيم المنقولة للتوظيف،
40	الفصل السادس: تسوية حساب البنك و الصندوق،
46	الفصل السابع: المؤونات،
52	الفصل الثامن: تسوية حسابات الأعباء و النواتج،
59	الفصل التاسع: ميزان المراجعة بعد الجرد و إعداد القوائم المالية الختامية،
69	الفصل العاشر: المعالجة المحاسبية لإعانات الحكومية،
75	الفصل الحادي عشر: المعالجة المحاسبية للضرائب، الرسوم و الضرائب المؤجلة،
83	الفصل الثاني عشر: المعالجة المحاسبية للإيجار بالتمويل،
88	الفصل الثالث عشر: المعالجة المحاسبية للعقود طويلة الأجل ،
92	الفصل الرابع عشر: المعالجة المحاسبية للأوراق التجارية،
98	الفصل الخامس عشر: المعالجة المحاسبية لإعادة تقييم التثبيات،



الفصل الأول :

تقديم أعمال نهاية الدورة

1 تمهيد

خلال الدورة المحاسبية يقوم المحاسب بتسجيل كل العمليات المحاسبية استنادا إلى الوثائق المختلفة، فيسجل قيود العمليات اليومية الناتجة عن جملة من الأحداث الاقتصادية المالية و الغير مالية في دفتر اليومية ثم يقوم بترحيلها إلى دفتر الأستاذ ، بعد ذلك يقوم بمراجعة أولية لصحة التسجيل المحاسبي و ذلك بإعداد ما يسمى بميزان المراقبة و يسمى ميزان مراجعة قبل الجرد ، لكنه إذا قام بإعداد الميزانية بأرصدة ميزان المراجعة قبل الجرد فإن النتيجة ستكون بعيدة عن الحقيقة ، حيث يوجد دائما عمليات تعود إلى الدورة ولكنها لم تسجل بعد وعمليات سجلت ولكنها لا تعود إلى الدورة ، لهذا يجد المحاسب نفسه مجبرا على إعادة النظر في المحاسبة عن طريق القيام ب ما يسمى أعمال نهاية الدورة (أعمال الجرد) وتعرف أعمال الجرد على أنها مختلف أعمال نهاية السنة التي تهدف لتحديد نتيجة الدورة ، بحيث تقوم المؤسسة من خلالها بحصر الأصول والخصوم الفعلية وتحديد قيمها الحقيقية استنادا لما يسمى بالقيمة العادلة أو السوقية ، بهدف تحديد المركز المالي للمؤسسة و نتيجة الدورة و بالتالي إعداد القوائم المالية الختامية:

- قائمة المركز المالي (الميزانية الختامية)،

- قائمة التدفقات النقدية،

- قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)،

- قائمة التغيرات في الأموال الخاصة،

- الملاحق،

2 الأهمية القانونية لأعمال نهاية الدورة

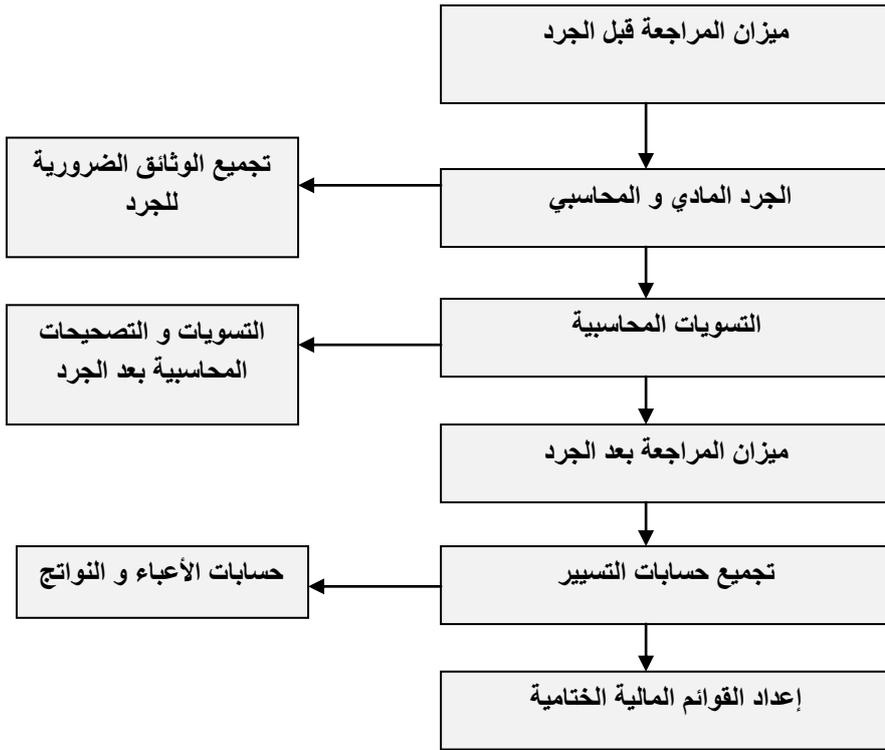
حسب الأمر 11/7 المادة 2 من النظام الحسابي المالي SCF ، يتم جرد عناصر الأصول

والخصوم وقفل كافة الحسابات لغرض إعداد الميزانية وحساب النتائج حيث تنتسخ من هذا الدفتر وفق قواعد التسجيل المحاسبي دون شطب أو تغيير أو محو حيث تكون الصفحات مرقمة ومؤشرة، كما يمكن الاحتفاظ بهذا الدفتر ضمن أرشيف المؤسسة لمدة 10 سنوات. وحسب المادة 10 و 11 ، يعتبر دفتر الجرد من الدفاتر المحاسبية الإلزامية التي نص القانون التجاري على وجوب مسكها¹.

ويمكن تمثيل أعمال نهاية الدورة وفق الشكل الآتي:



الشكل رقم (1): أعمال نهاية الدورة.



المصدر : Allal hamini , bilan comptable , travaux de clôture, éditions Berti, Alger 2013, p11.

3 أنواع الجرد

تتقسم أنواع الجرد إلى قسمين :

3-1- الجرد المادي

ويقصد به الحساب المادي و الكمي لعناصر أصول المؤسسة و كذا مراجعة الوثائق التي تثبت ديونها تجاه الغير .

3-1-1- الجرد المادي للتثبيتات

لكل نوع من التثبيتات بطاقة تحتوي على المعلومات المفصلة حول تاريخ شرائها، رقم فاتورة الشراء، العمر الإنتاجي، نوعية التثبيت، معدل الاهتلاك، و في نهاية كل دورة تقوم المؤسسة بمقارنة بيانات هذه التثبيتات المحاسبية مع حالة التثبيت الفعلية وتسوية الاختلاف بين ما هو فعلي وما هو محاسبي، كآلة موجودة مثلا من الناحية المحاسبية ولكنها فعليا مخربة.

3-1-2- الجرد المادي للمخزونات

تقوم المؤسسة بإعداد قائمة بكل نوع من أنواع المخزونات (بضائع، مواد ولوازم، تموينات، أغلفة مستهلكة، منتجات مصنعة،...)، ثم إحصاء المخزونات الموجودة فعليا بالمخازن.

3-1-3- جرد عناصر الأصول الأخرى

- **الصندوق:** يتم الجرد المادي للصندوق عن طريق إعداد بيان مفصل حول الأموال الموجودة بالصندوق من حيث قيمها.
- **البنك والحساب الجاري البريدي :** وذلك بالحصول من طرف البنك ومن مركز الصكوك البريدية كشف عند تاريخ الجرد للقيام بالمقارنة بين كسفي الحساب البنكي والحساب البريدي مع حساب البنك المحاسبي لإجراء حالة المقاربة البنكية.
- **أوراق القبض والدفع:** يتم إعداد تقرير حول الأوراق التجارية ، أسماء الساحب و المسحوب عليه، مكان القبض أوالدفع، تواريخ الاستحقاق ، قيمة كل ورقة.
- **الزبائن:** يتم إعداد قائمة بأسماء الزبائن ، قيمة ديونهم، تواريخ استحقاقها، أسماء الزبائن ، ثم تصنفهم حسب قدرة كل واحد منهم على السداد إلى زبائن عاديين، زبائن مشكوك فيهم، وزبائن مفلسون.
- **ديون المؤسسة:** يتم إعداد قائمة لموردي التثبيات ، المخزونات و الخدمات ، و تواريخ استحقاق الديون، و تصنيفها حسب طول مدتها.

3-1- الجرد المحاسبي

حتى تتحمل كل دورة أعباءها وتستفيد من نواتجها الفعلية وتظهر الأصول بقيمتها الحقيقية فإن المؤسسة في نهاية السنة تقوم بالتسجيل المحاسبي لمختلف التسويات الضرورية لعملية الجرد . كما تقوم بتسجيل كل انخفاض أو نقص في قيمة التثبيات ، المخزونات ، الزبائن ، تكوين بأقساط الاهتلاكات للموجودات المادية ، وخسائر القيمة ، تسوية الأعباء و النواتج ، تسوية فروق الجرد التي تمت ملاحظتها في الجرد المادي، ثم إعداد ميزان مراجعة بعد الجرد بهدف التأكد من صحة الحسابات الموجودة بدفتر الأستاذ وتطابقها مع دفتر اليومية ومن تم القيام بإعداد القوائم المالية الختامية المحددة في النظام المحاسبي المالي، ثم يقوم المحاسب بغلق الدفاتر المحاسبية و ترصيد حساب نتيجة الدورة.



الفصل الثاني:

تسوية عناصر التثبيتات



1 تمهيد

تعرف التثبيتات على أنها كل الموارد التي تسيطر عليها المؤسسة ، نتيجة أحداث سابقة ، و موجهة لتحقيق منافع اقتصادية مستقبلية ، و السيطرة عليها تعني القدرة على الحصول على منافعها الاقتصادية المستقبلية المتوقعة.² و يتطلب نشاط مؤسسة استعمال أصناف عديدة من التثبيتات كالمباني والمعدات والتجهيزات... إلخ ، لكن الملاحظ هو تناقص قيمة هذه العناصر تدريجيا بسبب الاستعمال المتواصل وهذا التناقص يسمى بالاهتلاك، كما أن العديد من التثبيتات تشهد انخفاض في قيمتها السوقية بسبب التطور التكنولوجي أو ظهور أصناف أخرى أكثر حداثة ، وهذا ما يعرف بخسائر القيمة للتثبيتات ، وبما أن الاهتلاك وتناقص قيمة التثبيتات يؤثر سلبا على موجودات المؤسسة تقوم المؤسسة في نهاية كل دورة ضمن أعمال الجرد المحاسبي بتسجيل الاهتلاكات و خسائر القيمة لمختلف التثبيتات بغرض تحديد النتيجة الصافية للسنة المالية بكل موضوعية³.

2 مفهوم الاهتلاك

وفق المادة 121 - 7 عرف SCF الاهتلاك على أنه: " استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بأصل عيني أو معنوي ، و يتم حسابه كعبء ، إلا إذا كان مدمجا في القيمة المحاسبية أنتجه الكيان نفسه" ، إذا الاهتلاك هو تسجيل محاسبي لتناقص تدريجي في قيمة التثبيتات بسبب الاستخدام المستمر ، التطور التكنولوجي، العوامل الاقتصادية، العوامل القانونية ، أو نتيجة الاستخدام والتآكل والتقاعد. ويمثل الاهتلاك التكلفة السنوية لاستخدام أصل ثابت ، ولا تطبق الإهلاكات على التثبيتات التي استأجرتها المؤسسة من الغير إيجارا بسيطا وليس إيجارا بالتمويل ، كما لا تطبق الإهلاكات على التثبيتات قيد الانجاز ، في حين يمكن أن تكون لها خسارة في القيمة ، وحسب قانون الضرائب فإنه يقترح على المؤسسة بدء حساب الاهتلاك ابتداء من تاريخ استخدام التجهيزات أي لا تقوم المؤسسات باهتلاك معدات جديدة لم تبدأ في استخدامها بعد.⁴

3 التثبيتات القابلة للاهتلاك

يمكن تصنيف التثبيتات القابلة للاهتلاك في الجدول التالي:

التثبيتات	مدة المنفعة N	معدل الاهتلاك T
البناءات	25 - 50 سنة	2% - 4%



المعدات والأدوات الصناعية	5 - 10 سنوات	20% - 10%
معدات النقل	4 - 5 سنوات	25% - 20%
أثاث المكتب	10 سنوات	10%
تجهيزات المكتب ومعدات الإعلام الآلي	5 - 10 سنوات	20% - 10%

و يتم حساب معدل الاهتلاك كمايلي:

$$\text{معدل الاهتلاك} = \frac{1}{\text{مدة المنفعة}}$$

التشبيات عموما قابلة للاهتلاك مع بعض الاستثناءات :

- يتم فصل قيمة الأرض عن المباني حيث تخضع المباني للاهتلاك ، أما الأراضي فلا تهتك عموما.

- يستثنى من الأراضي القابلة للاهتلاك أراضي المحاجر والمقالع فإنها تهتك نظرا للقلع والاستخراج الذي يطرأ عليها.

- التشبيات المالية غير خاضعة للاهتلاك عموما.

4 طرق اهتلاك التشبيات

توجد عدة طرق لاهتلاك التشبيات، أي لحساب قسط الاهتلاك السنوي، ونذكر من بينها الطرق التالية:

4-1- طريقة الإهتلاك الخطي (أسلوب القسط الثابت)

قسط الاهتلاك الخطي هو عبء ثابت على المدة النفعية للأصل ويكون جدول الاهتلاك وفق

لهذا الأسلوب كما يلي:

السنة	المبلغ القابل للاهتلاك V_0	قسط الاهتلاك A	الاهتلاك المتراكم A_M	القيمة المحاسبية الصافية VNC

بحيث:

$$\text{المبلغ القابل للاهتلاك} = \text{القيمة المحاسبية الأصلية} - \text{القيمة المتبقية.}$$

القيمة المحاسبية الأصلية: هي تكلفة حيازة الأصل الثابت ، أو التكلفة التاريخية .

القيمة المتبقية للأصل: هي المبلغ الصافي التي تتوقع المؤسسة الحصول عليه في نهاية مدة المنفعة لتثبيت معين، و يسمى أيضا بقيمة الخردة.

و يتم حساب قسط الاهتلاك الثابت كمايلي:

$$\text{قسط الاهتلاك الثابت} = \frac{\text{المبلغ القابل للاهتلاك}}{\text{مدة المنفعة}}$$

أو: قسط الاهتلاك الثابت = المبلغ القابل للاهتلاك X معدل الاهتلاك

الاهتلاك المتراكم A_M : هو يمثل مجموع الاهتلاكات المطبقة السابقة في نهاية كل سنة. القيمة المحاسبية الصافية VNC : تمثل قيمة التثبيتات الصافية بعد حساب الاهتلاك نهاية كل سنة وتحسب بالفرق بين القيمة المحاسبية الأصلية و مجموع الاهتلاكات المتراكمة:

$$A_M - V_0 = VNC$$

4-2- طريقة الاهتلاك المتناقص

من خلال هذا الأسلوب يكون قسط الاهتلاك متناقص على مدة المنفعة وتطبق هذه الطريقة على التجهيزات التي تساهم مباشرة في الانتاج مثل المعدات والأدوات الصناعية ومعدات النقل ، و يتم حساب قسط الاهتلاك المتناقص استنادا الى معدل اهتلاك متناقص يحسب كمايلي:

معدل الاهتلاك المتناقص = معدل الاهتلاك الخطي x المعامل الضريبي

ويحدد المعامل الضريبي من خلال الجدول التالي:

المعامل الضريبي	مدة المنفعة
1.5	3 أو 4 سنوات
2	5 أو 6 سنوات
2.5	أكثر من 6 سنوات

ملاحظات:

- المبلغ القابل للاهتلاك المتناقص في بداية كل سنة هو القيمة المحاسبية الصافية في نهاية السنة السابقة ويكون متغيرا في بداية كل سنة.

- عندما يصبح المعدل المتناقص $\geq \frac{100}{\text{عدد السنوات المتبقية}}$ يتم الانتقال إلى تطبيق أسلوب الاهتلاك

الخطي ، و يحسب قسط الاهتلاك السنوي للسنوات المتبقية كما يلي:



$$\frac{\text{القيمة المحاسبية الصافية}}{\text{عدد السنوات المتبقية}} = \text{قسط الاهتلاك للسنوات المتبقية}$$

4-3- طريقة الاهتلاك المتزايد

من خلال هذه الطريقة نحصل على أقساط اهتلاك متزايدة على مدة المنفعة للأصل الثابت ، ونرمز لها بالرمز N، بحيث:

معدل الاهتلاك المتزايد لكل سنة = رقم السنة / مجموع أرقام سنوات مدة المنفعة.

$$\text{مجموع أرقام سنوات مدة المنفعة} = \frac{N(N+1)}{2}$$

قسط الاهتلاك المتزايد = المبلغ القابل للاهلاك X معدل الاهتلاك المتزايد.⁵

4-4- الاهتلاك تبعا لحجم الإنتاج

هو أحد الأساليب التي نص عليها النظام المحاسبي المالي ، من خلال هذا الأسلوب يتم تقدير حجم الإنتاج من التجهيزات خلال كل فترة الاستخدام (مدة المنفعة) ونرمز له بالرمز P_E ، ونرمز لحجم

$$\text{الإنتاج الفعلي السنوي } P_R \text{ فيكون قسط الاهتلاك السنوي : } A_N = V_0 \frac{P_R}{P_E}$$

$$\text{تكلفة الوحدة من الإنتاج } CU = \frac{V_0}{P_E} \text{ بالتالي : } A_N = P_R \times CU$$

4-4- أسلوب softy المتناقص

لم ينص قانون الضرائب المباشرة على تطبيقه ويسمى بأسلوب مجموع أرقام سنتين فترة الاستخدام المتناقص ، وهذا الأسلوب هو عكس أسلوب الاهتلاك المتزايد، يكون فيه⁶:

$$\text{قسط الاهتلاك السنوي} = \text{تكلفة التثبيت} \times \frac{\text{عدد السنين المتبقية للاهلاك المعدات}}{\text{مجموع أرقام سنين فترة استخدام}}$$

5 التسجيل المحاسبي للاهلاك



يعتبر الاهتلاك عبء ويسجل في الحساب 681 مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة لعناصر الأصول الغير جارية في الجانب المدين وحساب اهتلاك التثبيت المعني في الجانب الدائن. وفق القيد التالي:

N-12-31		681
من حـ/ مخصصات اهتلاكات ومؤونات وخسائر قيمة أصول غير جارية	280X	
الى حـ/ اهتلاكات تثبيبات معنوية.	281X	
حـ/ اهتلاك تثبيبات عينية.		

6 الخسارة في قيمة التثبيبات

عرف النظام المحاسبي المالي الخسارة في القيمة بأنها فائض القيمة المحاسبية ل لأصول عن قيمتها الواجبة أي الممكنة التحصيل وهذا حسب المادة 112 - 07 ، أو هي الفرق بين القيمة المحاسبية الصافية في نهاية الدورة وبين القيمة القابلة للتحصيل. أما المادة 112 - 09 فتتص على ضرورة مراجعة خسارة القيمة المدرجة أي المسجلة بالنسبة لكل أصل ، وهذا بهدف زيادة الخسارة أو تخفيضها تبعاً لتطور القيمة القابلة للتحصيل لأصل المعني وتكون عملية تكوين خسارة القيمة ومراجعتها وتعديلها في نهاية السنة.⁷

6-1- تحديد قيمة الخسارة في القيمة

في نهاية كل سنة تقوم المؤسسة بتحديد العناصر التالية:

- القيمة المحاسبية الصافية **VNC**: هي الفرق بين تكلفة اقتناء أو إنتاج أصل و مجموع الاهتلاكات الخاصة به.

- القيمة القابلة للتحصيل **VR**: هي القيمة الأكبر بين سعر البيع الصافي **PVN** أو القيمة العادلة **JV** لأصل ما وقيمه النفعية **VU**.

- القيمة النفعية **VU**: هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المنتظرة من استعمال الأصل أو هي القيمة الحالية لمجموع التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المعني وتحسب بالعلاقات التالية:

$$VU = \frac{CF1}{(1+i)^1} + \frac{CF2}{(1+i)^2} + \dots + \frac{CFN}{(1+i)^N}$$



بحيث CF تمثل التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من استخدام الأصل.

في حالة الأصل لوحدة يولد منافع إقتصادية مستقبلية يمكن تحديد VU بسهولة، أما في حالة كون الأصل وحدة لا يولد منافع إقتصادية مستقبلية يجب تقسيم الشركة إلى مجموعة من الأنشطة على شكل وحدات مولدة للنقدية UGT.

- القيمة العادلة JV: هي المبلغ الذي يمكن الحصول عليه من السوق من أجل تبادل أصول أو إنهاء خصوم (تسديدها).

بعد تحديد القيم السابقة الذكر يتم انجاز اختبار خسارة القيمة كمايلي:

أولاً: تتم مقارنة القيمة القابلة للتحويل VR مع القيمة المحاسبة الصافية VNC و نميز بين الحالات التالية:

$$VNC \leq VR = \text{لا نسجل خسارة القيمة.}$$

$$VNC \geq VR = \text{توجد خسارة في القيمة.}$$

تحسب الخسارة في القيمة كما يلي:

$$PV = VNC - VR$$

يتم تحديد VR بالمقارنة بين القيمة العادلة JV وقيمة المنفعة VU ونختار القيمة الأكبر.

6-3- التسجيل المحاسبي للخسارة في القيمة

يمكن استعمال الحسابات الفرعية التالية وفق SCF لتسجيل الخسارة في القيمة :

X 290 خسائر القيمة عن تثبيتات المعنوية.

X 291 خسائر القيمة عن تثبيتات مادية.

X 292 خسائر القيمة عن تثبيتات موضوعة موضع امتياز.

X 293 خسائر القيمة عن تثبيتات جاري انجازها.

X 296 خسائر القيمة عن تثبيتات وديون دائنة المرتبطة بالمساهمات.



297 X خسائر القيمة عن سندات أخرى مثبتة.

298 X خسائر القيمة عن أصول أخرى مثبتة.

بعد إثبات وجود خسارة في القيمة نسجل القيد التالي:

N / 12 / 31			
	من حـ / مخصصات اهتلاكات و مؤونات و خسائر القيمة اصول غير جارية	29X	681
	إلى حـ / الخسارة في قيمة التثبيت المعني		

6-4- إظهار الاهتلاك وخسارة القيمة في الميزانية الختامية

يتم إعداد الميزانية الختامية في نهاية السنة بإظهار التثبيتات بمبلغها الصافي بعد طرح الاهتلاكات وخسارة القيمة كما يلي:

الأصول	الإجمالي N	اهتلاكات و خسائر القيمة N	الصافي N	الصافي N-1
التثبيتات المعنوية				
التثبيتات المعنوية				

6-5- إنقاص أو إلغاء مبلغ الخسارة في القيمة

إذا حدث وارتفعت القيمة القابلة للتحويل للتثبيت المعني في نهاية السنة المقبلة فإننا نسترجع خسارة القيمة التي سبق تخصيصها لهذا التثبيت كليا أو جزئيا وفق القيد التالي:

N / 12 / 31			
	XXX	خسائر القيمة للتثبيتات	29X
XXX		استرجاعات الاستغلال عن خسائر القيمة	781

ملاحظات:

- استرجاع خسارة القيمة لا يجب أن يتجاوز قيمة الخسارة السابق تسجيلها.



- إذا أصبحت القيمة القابلة للتحويل لأصل ما أكبر من القيمة المحاسبية الصافية يمكن للمؤسسة إعادة تقييم هذا الأصل.

- إذا تم إثبات وجود زيادة في خسارة القيمة يتم تسجيلها محاسبيا بنفس تسجيل خسارة القيمة لأول مرة و لكن بمبلغ الزيادة.

7 التنازل عن التثبيتات

إن عملية التنازل عن التثبيتات هي عملية استثنائية في المؤسسة يتم من خلالها تحقيق إما فائض قيمة أو ناقص قيمة ، و عملية التنازل عن التثبيتات العينية قد تكون بسعر أكبر من قيمتها المحاسبية الصافية فتقول عند ذلك أن عملية التنازل قد تمت بربح و نسجله في الحساب 752 ، فوائض القيمة عن مخزونات الأصول المثبتة غير المالية، أما إذا تمت عملية التنازل بسعر أقل من القيمة المحاسبية للأصل نقول عند إذا ن عملية التنازل تمت بخسارة ونسجلها في الحساب 652 نواقص القيم عن خروج أصول مالية مثبتة وغير مالية مثبتة وغير مالية.

عند التنازل عن التثبيتات يتم ترصيد الحسابات التالية المتعلقة بالتثبيت المتنازل عنه:

21X ← التثبيت المعني.

291X ← خسارة القيمة للتثبيت المعني.

281 X ← مجموع اهتلاكات التثبيت المعني.

في حالة فائض القيمة يجعل ح/462 الديون الدائنة عن عملية بيع التثبيتات أو ح/512 بنوك الحسابات الجارية ، أو حساب الصندوق مدينا بسعر البيع كما يجعل الحساب 281 مدينا بالاهتلاك المتراكم إلى غاية تاريخ التنازل، ويجعل الحساب 291X مدينا بمجموع خسارة القيمة المطبقة على التثبيت المتنازل عنه ومن جهة أخرى يجعل رقم حساب التثبيت المعني بالقيمة الأصلية للتثبيت دائنا ، و حساب 752 فائض القيمة الناتج عن العملية دائنا أيضا.

بحيث:

$$\text{فائض القيمة} = (\text{سعر التنازل (البيع)} + 281/1 + 291X/1) - \text{القيمة الأصلية.}$$

أو:

$$\text{فائض القيمة} = \text{سعر التنازل} - \text{القيمة المحاسبية الصافية.}$$



N -12-31		
		462
		53
		512
		281X
		291X
	21X	
	752	

ملاحظة: قبل تسجيل عملية التنازل يتم أولاً تسجيل الإهلاك المكمل لسنة التنازل أن وجد بنفس الطريقة التي نسجل بها الإهلاكات في بداية السنة إلى تاريخ التنازل ، ولكن عند حساب المدة من 1 إلى 15 من الشهر لا يعتبر شهراً.

في حالة نواقص القيمة يجعل الحساب 462 أو 512 مديناً بسعر البيع كما يجعل الحساب 28X مديناً بالإهلاك المتراكم إلى غاية تاريخ التنازل والحساب 29X مديناً بمجموع خسائر القيمة المطبقة على التثبيت المتنازل عنه كما يجعل الحساب الحساب 652 مديناً بناقص القيمة الناتج عن العملية ومن جهة أخرى يجعل حساب التثبيت المعري دائراً بالقيمة الأصلية للتثبيت.⁸

$$\text{ناقص القيمة} = \text{القيمة المحاسبية الصافية} - \text{سعر البيع}$$

التسجيل المحاسبي:

N-12-31		
		أو462
		512
		53
		281 X
		291X
	21X	652

8 جرد التثبيتات المالية

تعتبر الأصول المالية المثبتة هي الأسهم والسندات والديون التي يكون للمؤسسة القدرة والرغبة في الاحتفاظ بها لفترة طويلة أو إلى تاريخ استحقاقها (مثل سندات القروض) هذه الأصول غير الجارية تسجل في أحد الحسابين 26 مساهمات وحسابات دائنة ملحة أو 27 تثبيات مالية أخرى ، وتسجل لها في نهاية الدورة خسارة في القيمة إذا كانت قيمتها القابلة للتحصيل أقل من قيمتها المحاسبة الصافية وتسجل خسارة القيمة في نهاية الدورة بجعل 686 مخصصات اهتلاك ومؤونات وخسائر القيمة - للعناصر المالية مدينا وحساب 296 خسارة أو القيمة عن المساهمات دائنا وعند إلغاء الخسارة أو استرجاعها كليا أو جزئيا يتم تسجيلها في الجانب المدين مع ترصيدها في 786 الاسترجاعات المالية عن خسائر القيم والمؤونات في الجانب الدائن.⁹

حالة تسجيل خسارة القيمة:

N-12-31			
XXX	مخصصات خسائر القيمة للعناصر المالية	686	
XXX	خسارة القيمة عن المساهمات	296X	
	تسجيل خ ق للمساهمات		

حالة تسجيل الاسترجاع:

XXX	خسارة القيمة عن المساهمات	296X	
XXX	استرجاع خسارة القيمة للعناصر المالية	786	
	تسجيل استرجاع خسارة القيمة للعناصر المالية		



9 التنازل عن سندات المساهمة

عند التنازل عن سندات المساهمة نجد حالتين:

حالة 1: التنازل مع فائض القيمة

ويسجل في القيد التالي:

N-12-31		
XXX	البنك	512
XXX	خ ق عن المساهمات	296X
XXX	مساهمات و ح ملحة بالمساهمات	26X
XXX	أرباح صافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية	767
	تسجيل التنازل بفائض القيمة	

فائض القيمة = سعر البيع + خ ق - تكلفة الحيازة

حالة 2: التنازل مع ناقص القيمة

يتم تسجيل القيد التالي¹⁰:

N-12-31		
	البنوك	512
	خسارة في قيمة المساهمات	296 x
	خسائر صافية عن تنازل عن أصول مالية	667
	مساهمات و حسابات ملحة بالمساهمات	26x
	تسجيل التنازل عن مساهمات بفائض القيمة	



الفصل الثالث:

تسوية عناصر المخزونات

تمهيد

يعرف النظام المحاسبي المخزونات على أنها كل ما تحتفظ به المؤسسة ويكون موجهًا للبيع في إطار الاستغلال الجاري ، أو يكون قيد الانجاز لكي يباع، أو ما يوافق موادًا أولية أو لوازم سوف تستهلك خلال سيرورة الانتاج او تقديم الخدمات.¹¹

1 الخسارة في قيمة المخزونات

بتطبيق مبدأ الحيطة و الحذر ، تقيّم المخزونات في نهاية الدورة يكون بمقارنة قيمتها الحقيقية أو العادلة ، أو القابلة للتحقق، مع قيمتها المحاسبية¹² ، و هنا يمكن لخسارة القيمة أن تكون ، و تعرف خسائر القيمة على أنها مبلغ فائض القيمة المحاسبة للمخزونات على قيمتها القابلة للتحصيل وتعبر القيمة القابلة للتحصيل عن سعر البيع الصافي للمخزونات.

سعر البيع الصافي = سعر البيع - تكاليف الخروج.

يتم إثبات خسارة القيمة لأول مرة عندما تكون القيمة المحاسبة للمخزونات أكبر من سعر البيع الصافي، وتسجل لأول مرة وفق القيد التالي:

		N /12 /31		
	XX			685
XX		تسجيل خسارة القيمة	39X	

ويتم تفريع حساب خسارة القيمة حسب نوع المخزون .

2 تعديل خسارة القيمة المسجلة سابقا

يتم تعديل خسارة القيمة للمخزونات المسجلة سابقا وفق حالتين:

أ/ زيادة الخسارة: تكون عند ما يكون ثمن البيع السابق أكبر من ثمن البيع الحالي وتسجل بنفس القيد وب نفس الكيفية التي سجلت بها معاينة الخسارة لأول مرة

ب/ إنقاص أو إلغاء خسارة القيمة: يتم إلغاء أو إنقاص خسارة القيمة جزئيا أو كليا في حالة ما إذا كان سعر البيع الحالي أكبر من سعر البيع السابق وفق القيد التالي:



	XX	N+1 /12 /31		39X
XX			785	

3- إخراج المخزونات المعنية بخسارة القيمة

- عند بيع المخزونات أو استهلاكها (يعني خروجها بغرض الإستهلاك) يتم تحميل أرصدة حسابات خسائر القيمة 39 X بخفضها لمبلغ المخزونات التي خرجت بغرض البيع أو الإستهلاك وفق القيد:

	XX	تاريخ الخروج		600
	XX			39X
XX			30	

- عن إخراج التموينات الأخرى المعنية بخسارة القيمة بغرض الإستهلاك يكون القيد كما يلي:

	XX	تاريخ الخروج		602
	XX			392
XX			32	

- عند إخراج المواد الأولية بغرض الإستهلاك في الإنتاج والتي سجلت لها خسارة في القيمة يكون الإخراج كما يلي:



		تاريخ الخروج			
	XX			601	
	XX			391	
XX			31		

- عند اخراج المنتجات الأولية التامة الصنع المعنية بخسارة القيمة بغرض بيعها يكون القيد كما

يلي:

		تاريخ الخروج			
	XX			601	
	XX			391	
XX			391		

4 إظهار خسارة قيمة المخزونات في الميزانية الختامية

تظهر المخزونات في الميزانية الختامية للمؤسسة في 31 / 12 / N بالقيمة المحاسبية الصافية بعد طرح خسارة القيمة.

$$\text{القيمة المحاسبية الصافية} = \text{القيمة الإجمالية} - \text{خسارة القيمة.}$$

وهذا الشكل الذي تظهر به الميزانية الختامية:

الأصول	القيمة الاجمالية N	الاهتلاكات و خ ق والمؤونات N	الصافي N	الصافي N-1
مخزونات البضائع				

5 تسوية فوارق الجرد

فارق الجرد هو وجود فرق حسابي بين الجرد المالي (خارج المحاسبة) والجرد المحاسبي (أرصدة حسابات المخزونات) ويظهر فرق الجرد عند تطبيق طريقة الجرد الدائم فقط.



فرق الجرد = الجرد المادي - الجرد المحاسبي.

فرق الجرد سالب: المخزون المادي > المخزون المحاسبي.

فرق الجرد موجب: المخزون المادي < المخزون المحاسبي.

5-1- حالة فرق الجرد المبرر

بعد التحليل يتم اعتبار فوارق الجرد المبررة عادية وتكون هذه الفوارق موجبة أو سالبة وتسجل كما يلي:

الحالة 1: فرق الجرد المبرر سالب

في هذه الحالة يتم تخفيض المخزون المحاسبي بقيمة فرق الجرد السالب بحيث يصبح مساوي للمخزون المادي ويتم التسجيل كما يلي:

		N /12 /31			
				600	
				30	

	XX				601
XX				31	
	XX				602
XX				32	
	XX				724
XX				355	



الحالة 2: فرق الجرد المبرر الموجب

في هذه الحالة يتم زيادة المخزون المحاسبي بمبلغ فرق الجرد الموجب بحيث يصبح مساويا للمخزون ويتم التسجيل المحاسبي عكس القيود السابقة كما يلي:

N /12 /31	
	30
600	31
601	32
602	335
724	

5-2- حالة فرق الجرد غير المبرر

عند التحليل تعتبر فوارق الجرد الغير المبررة استثنائية ويمكن أن تكون هذه الفوارق موجبة أو سالبة.

حالة 1: فرق الجرد غير المبررة سالب

يعتبر الجرد غير المبرر السالب من الأعباء الاستثنائية للتسيير الجاري 657 وتسجل كما يلي:

N /12 /31	
XX	657
XX	30
XX	31
XX	32
XX	335

حالة 2: فرق الجرد غير المبرر الموجب

يعتبر فرق الجرد غير المبرر الموجب من النواتج الاستثنائية من عمليات التسيير 757 وتسجل كما

يلي:



		N /12 /31			
	XX				30
	XX				31
	XX				32
XX	XX			757	335

ملاحظة:

فرق الجرد يظهر في الجرد الدائم فقط ، و لا يظهر في الجرد الدوري (المتأوب) لأنها تسجل الفواتير فقط ولا تسجل حركة المخزونات. وهنا يكون الجرد المادي هو القيمة الحقيقية للمخزون (مخ زون نهاية المدة).

6 حالة الجرد المتأوب

بالنسبة لطريقة الجرد المتأوب لا يظهر لدينا فرق الجرد لأن الجرد المتأوب يتمثل في تقديم المخزون النهائي (مخزون آخر المدة) في نهاية الفترة المحاسبية بعد القيام بالجرد المادي وأثناء الفترة المحاسبية يتم تسجيل المرحلة الأولى فقط من عملية الشراء أي فواتير المشتريات فقط ولا تسجل عملية استلام المشتريات (حركة المخزون لا تسجل) ويكون التسجيل المحاسبي في نهاية الفترة المحاسبية كما يلي:

		N /12 /31			
					603
		إلغاء مخ 1 أول مدة		30	
		إدخال رصيد جرد المادي		603	30
				38	603
		تسجل			

6-1 - حالة مؤسسة تجارية (بضاعة ،تموينات أخرى)



N /12 /31				
	XX			603
XX		إلغاء مخزون أول مدة	30 32	
	XX			30
XX		إدخال رصيد جرد مادي	603	32
	XX			603
			380	
XX		ترصيد حساب 38	382	

2-6 - حالة مؤسسة إنتاجية

- مواد أولية، تموينات :

N /12 /31				
	XX			603
XX			31 32	
	XX			31
XX				32
	XX		603	
			381	603
XX			382	

- المنتجات التامة:



		N /12 /31		
	XX			724
XX		إلغاء مخ أول مدة	35	
	XX	إدخال مخزون آخر المدة	724	35

7 تسوية حساب المشتريات المخزنة

يعتبر حساب 38 حسابا وسيطا يجب ترصيده في نهاية السنة بحيث يمكن أن يظهر هذا الحساب عند اتباع طريقة الجرد الدائم غير مرصد في الحالتين.

حالة عدم استلام الفاتورة: في هذه الحالة تكون المؤسسة قد استلمت المخزونات ولم تستلم الفاتورة الخاصة بها ولذلك يظهر حساب 38 (38/1) في ميزان المراجعة قبل الجرد برصيد دائن يجب تسويته بالقيود التالي:

		N /12 /31		
	XX			38
XX		ترصيد حساب 38	408	

- **حالة عدم استلام المخزونات:** أي عدم إدخال البضاعة (حالة عدم استلام المخزونات) في هذه الحالة يكون قد تم استلام فاتورة شراء المخزون ولم تصل المخزونات بعد إلى مخازن المؤسسة فيظهر الحساب 38 في ميزان المراجعة قبل الجرد في الجانب المدين ويتم تسويته في عملية الجرد وفق القيد التالي¹³:



N /12 /31			
	XX	1 / مخزونات الخارجية	37
XX		1 / مشتريات مخزنة	38
		ترصيد 38 /1	



الفصل الرابع:

تسوية حسابات الزبائن

1 تمهيد

في نهاية السنة يتم جرد حسابات الزبائن وتصنيفه حسب وضعيتهم المالية إلى 3 أصناف.
الزبائن العاديون: والتي تكون وضعيتهم المالية جيدة والتي تسمح لهم بتسديد ديونهم في موعدها المحدد ولا يتم أي تسجيل محاسبي لهم في نهاية الدورة.
الزبائن المشكوك فيهم: لهم وضعية صعبة مالية صعبة أو في حالة عسر مالي ويحتمل عدم سداد جزء أو كل ديونهم في موعدها المحدد فتتوقع المؤسسة أن تخسر قيمة معينة من هذه الديون.
الزبائن المفلسون: هم زبائن في وضعية إفلاس نهائي ولا يمكنهم تسديد جزء أو كل ديونهم اتجاه المؤسسة وبالتالي تعتبر ديون غير قابلة للتحويل أو ديون معدومة.

2 معاينة وتسجيل الخسارة في حسابات الزبائن لأول مرة

في نهاية السنة تتم تسوية وضعية الزبائن المشكوك فيهم كما يلي:

- تحويل الزبون العادي إلى زبون مشكوك فيه: ويتم ذلك بمبلغ الدين متضمن الرسم (TTC) وفق

القيود التالي:

		N / 12 / 31		
	X X			416
X X				
		تحويل الزبون X إلى زبون مشكوك فيه		411

- تسجيل خسارة القيمة للزبون المشكوك فيه:

تمثل خسارة القيمة للزبون المشكوك فيه مبلغ الدين المحتمل عدم سداده وتحسب خسارة القيمة على المبلغ خارج الرسم .

$$HT = \frac{TTC}{1.17}$$

ونسجل خسارة القيمة وفق القيد التالي:



N / 12 / 31				
		X X		685
HT	X X		تسجيل خسارة القيمة للزبون	491

3 زيادة مبلغ الخسارة في حسابات الزبائن

يتم زيادة مبلغ خسارة القيمة للزبون مشكوك فيه سابقا إذا تبين أن المبلغ المحتمل عدم سداه في نهاية الدورة الحالية أكبر من خسارة القيمة المكونة له في نهاية الدورة السابقة.

$$\text{زيادة خسارة القيمة} = \text{الخسارة الحالية} - \text{الخسارة السابقة.}$$

وتسجل زيادة خسارة القيمة بنفس القيد في حالة معاينة خسارة القيمة لأول مرة وبمبلغ الزيادة.

4 إنقاص مبلغ الخسارة في حسابات الزبائن

يتم إنقاص مبلغ خسارة القيمة للزبون مشكوك فيه سابقا إذا تبين أن الخسارة السابقة أكبر من الخسارة الحالية.

$$\text{إنقاص خسارة القيمة} = \text{الخسارة السابقة} - \text{الخسارة الحالية.}$$

وتسجيل وفق القيد التالي:

N / 12 / 31				
		X X		491
	X X		إنقاص خ ق للزبون X	785



ويتم إلغاء كامل مبلغ خسارة القيمة لزيون مشكوك فيه سابقا إذا تبين أن الخسارة السابقة أصبحت غير مبررة أو دون هدف بسبب تحسن الوضعية المالية للزيون بحيث سوف يسدد كل ما عليه من دين فنقوم بتسجيل نفس قيد حالة إنقاص خسارة القيمة بإلغاء كل خسارة القيمة المسجلة سابقا ثم إعادة تحويل الزيون المشكوك فيه إلى زيون عادي.

ملاحظة : يرصد حساب الزيون المشكوك فيه عندما يسدد كامل دينه للمؤسسة حيث يتم إلغاء خ ق المسجلة سابقا لأنها أصبحت دون هدف.

4-تسوية الديون المعدومة

تكون الديون معدومة جزئيا أو كليا عند ما يعلن الزيون المشكوك فيه إفلاسه يعتبر الدين غير المسدد دين معدوم ويتم تغطيته من مخصص خسارة القيمة المكون له سابقا وتتم تسوية وضعية الزيون المفلس.

حالة 1: حالة الخسارة الحقيقية أكبر من الخسارة المتوقعة

خ الحقيقية (HT) < خ المتوقعة (الحساب 491 المسجل سابقا) ويتم التسجيل المحاسبي على مرحلتين:

المرحلة 1: تسجيل المبلغ المسدد من طرف الزيون وفق القيد التالي:

		تاريخ السداد			
	X X	X X		512	
				53	
TTC	X X			416	

المرحلة 2: ترصيد حساب الزيون وفق القيد التالي:



		N / 12 / 31			
	X X	خسائر عن حسابات دائنة غير قابلة للتحويل	654		
	X X	خسارة القيمة عن حسابات الزبائن	491		
	X X	رسم على قم محصل على مبيعات	4457		
X X		زبائن المشكوك فيهم	416		

حالة 2: حالة الخسارة الحقيقية > الخسارة المتوقعة

في هذه الحالة يكون التسجيل المحاسبي على مرحلتين:

المرحلة الأولى: بتسجيل المبلغ المسدد من طرف الزبون

		تاريخ السداد			
	X X		512		
	X X		53		
X X			416		
X X					

المرحلة الثانية: ترصيد ح / الزبون المشكوك فيه وفق القيد التالي:

		3 / 12 / N			
	X X	ترصيد حساب الزبون المشكوك فيه	491		
X X			4457		
			416		



ملاحظة: في حالة إفلاس زبون عادي خلال الدورة ولم يكن سابقا مشكوك فيه يتم ترصيد حسابه كما يلي¹⁴:

		N / 12 / 31			
	X X			654	
X X				4457	
			ترصيد حساب الزبون المفلس	411	



الفصل الخامس:

تسوية حسابات القيم

المنقولة للتوظيف



1 تمهيد

القيم المنقولة للتوظيف كل الأصول المالية التي تشتريها المؤسسة بغرض تحقيق ربح في رأس المال في المدى القصير¹⁵،

2 تسجيل عملية حيازة القيم المنقولة للتوظيف

السندات المنقولة للتوظيف هي سندات مالية تشتريها المؤسسة من أجل إعادة بيعها لتحقيق الربح في الأجل القصير وتشتمل على الحسابين / 503 السندات الأخرى المخولة حقا في الملكية / 506 السندات قسائم الخزينة وقسائم الصندوق القصيرة الأجل. تسجل القيم المنقولة للتوظيف عند حيازتها بتكلفة الاقتناء

تكلفة الإقتناء = سعر الشراء + مصاريف الشراء + العملات + الرسوم الغير القابلة للإسترجاع.

وفق القيد التالي:

تاريخ الشراء			
		503	
		506	
		512	
		53	

3 تقييم القيم المنقولة للتوظيف في نهاية الدورة

في نهاية كل سنة تقييم القيم المنقولة للتوظيف حسب القيمة السوقية وفق حالتين:

حالة 1: خسارة القيمة

القيمة السوقية > تكلفة الإقتناء

خسارة القيمة (حساب 665) فارق التقييم عن أصول مالية نواقص القيمة = تكلفة الإقتناء - القيمة السوقية.

ويكون التسجيل المحاسبي كما يلي:



		N / 12 / 31	
	X X	تسجيل خ ق عن قيم منقولة للتوظف	665
X X			503
			506

حالة 2: فائض القيمة

سعر السوق < تكلفة الإقتناء

فائض القيمة (الحساب 765) فارق التقييم عن أصول مالية فوائض القيمة = القيمة السوقية - تكلفة الإقتناء.

ويكون التسجيل المحاسبي كما يلي:

		N / 12 / 31	
	X X	فارق تقييم من أصول مالية - فوائد القيمة	503
X X			506
			765

ملاحظة : في حالة إعادة تقييم للقيم المنقولة للتوظيف في نهاية الدورة إذا بقيت هذه السندات لدى المؤسسة إلى غاية نهاية الدورة المقبلة يتم إعادة تقييمها حسب سعرها السوقي وتحديد فارق التقييم (نواقص أو فوائض) وتتم عملية التسجيل بنفس الكيفية السابقة.

4 التسجيل المحاسبي لعملية التنازل عن القيم المنقولة للتوظيف

تسجل عملية التنازل عن القيم المنقولة للتوظيف بتاريخ حدوثها وقد تحقق المؤسسة أرباح أو خسائر وفق حالتين.

حالة الربح:

سعر البيع < القيمة المحاسبية المسجلة



الربح = سعر البيع - القيمة المحاسبية المسجلة

ونسجل القيد التالي:

		تاريخ التنازل		
	X X			512
	X X			53
X X			503	
X X			506	
X X			767	

حالة الخسارة:

سعر البيع > القيمة المحاسبية المسجلة

الخسارة = القيمة المحاسبية المسجلة - سعر البيع

ونسجل القيد التالي:

		تاريخ التنازل		
	X X			512
	X X			53
X X			503	
X X			506	
X X				667



الفصل السادس:

تسوية حساب البنك و

الصندوق

1 تمهيد

نقول عن حسابين أحدهما متقابلين أو متبادلين إذا كان مفتوحين في محاسبتين مختلفتين يسجلان نفس العمليات ولكن بشكل عكسي أي ما يسجله الطرف في الجانب المدين يجعله الطرف الثاني في الجانب الدائن والعكس صحيح ونحصل في الأخير على رصدين متساويين ولكن بطبيعتين مختلفتين مثل حساب البنك لدى المؤسسة وحساب المؤسسة لدى البنك.

2 المقاربة البنكية

في معظم الأحيان وعند تاريخ الجرد لا يتطابق رصيد حساب البنك المؤسسة (512) رصيد حساب البنك والمرسل على شكل كشف البنك وذلك لعدة أسباب منها:

- عمليات سجلتها المؤسسة بحساب البنك ولكن البنك لم يسجلها في حساب المؤسسة مثل: شيكات حررتها المؤسسة للغير ولم يتقدم هؤلاء بتحصيلها من البنك أو شيكات استلمتها المؤسسة من الغير ولم تتقدم إلى البنك لتحصيلها.
- عمليات سجلها البنك في حساب المؤسسة لديها ولكن المؤسسة لم تسجلها في حساب البنك لديها مباشرة من حساب المؤسسة لديه، وتحويلات وتسديدات زبائن المؤسسة للبنك مباشرة.
- اقتطاع فوائد بنكية لصالح البنك من حساب المؤسسة لديه، أو تسجيل فوائد بنكية لصالح المؤسسة.
- الأخطاء المرتكبة عند تسجيل العمليات والمبالغ المالية.

يتم إعداد حالة التقارب البنكي على شكل وثيقة داخلية تنجز من طرف المؤسسة تقوم بإعدادها في نهاية كل شهر بغرض تحديد الرصيد الحقيقي لحسابها البنكي من خلال تسوية رصيد حساب البنك لدى المؤسسة وتظهر مختلف التعديلات والتصريحات التي أجريت على الحسابين للوصول إلى الرصيد الحقيقي للبنك ثم يتم تسجيل قيود التسوية اللازمة في حالة عدم تطابق الرصدين في يومية المؤسسة¹⁶.

مثال : إليك مقاربة بنكية للمؤسسة س

المؤسسة لدى البنك			البنك لدى مؤسسة		
د	م	بيان العملية	د	م	بيان العملية
282600		رصيد دائن		109000	رصيد مدين
62000		شيك 310		107000	شيك رقم 200



		زون أحمد			زون عمار
	85200	شيك 365 للمورد فؤاد		15000	فوائد بنكية
	32000	شيك 117 للمورد سليم	4000		خدمات مصرفية
	227400	رصيد	227000		رصيد
344800	344800	المجموع	231000	231000	المجموع

تتم تسوية حساب البنك لدى المؤسسة س وفق القيدين:

		N / 12 / 31		
107000	X X			512
15000			411	768
	4200	تسوية حساب البنك		
4200				627
			512	
		تسوية حساب البنك		

3 دراسة الحساب 59 خسائر القيمة عن الأصول المالية الجارية

ينقسم الحساب 59 إلى قسمين:

591 خسائر القيمة عن القيم المودعة في البنوك والمؤسسات المالية.

594 خسائر القيمة عن الوكالات المالية التتسيقات والاعتمادات.

تتمثل خسارة القيمة عن القيم المودعة لدى البنك 591 في المبالغ التي يحتمل أن يقطعها البنك

من حساب المؤسسة لديه والتي منها لها سابقا مقابل شيكات الزبائن والكمبيالات المخصوصة قبل تاريخ

استحقاقها إذا تبين في نهاية الدورة أن هؤلاء الزبائن في وضعية مالية صعبة لا تمكن البنك من تحصيل

هذه المبالغ منهم فيقوم باسترجاعها من حساب المؤسسة لديه وتسجل الخسارة في القيمة المودعة لدى

البنك في الطرف الدائن مع جعل الحساب 686 مدينا القيد التالي:



		N / 12 / 31		
	X X			686
X X			591	
		خسارة في القيمة المودعة لدى البنك		

زيادة الخسارة:

يرفع مبلغ خسارة القيمة المودعة لدى البنك عندما تكون الخسارة المحتملة في الدورة الحالية أكبر من الخسارة المسجلة سابقا وتسجل بنفس القيد السابق بمبلغ الزيادة فقط.

تخفيض أو إلغاء الخسارة:

يكون إلغاء أو تخفيض الخسارة لدى البنك عندما تكون الخسارة المحتملة في الدورة الحالية أقل من خسارة المسجلة سابقا كما يمكن إلغاء أو تلقي الخسارة عندما تكون غير مبررة بجعل الحساب 591 لدينا و الحساب 786 دائنا بالمبلغ الواجب إنقاظه أو إلغائه وفق القيد التالي.

		N / 12 / 31		
	X X			591
X X			786	
		استرجاع التخفيض أو إلغاء خسارة القيم المودعة لدى لدى البنك		

تحقيق الخسارة:

تتحقق الخسارة من القيم المدفوعة في البنك عندما يفتطح البنك فعلا المبلغ موضوع الخسارة من حساب البنكي للمؤسسة والذي يمثل المبلغ الذي لم يسدده الزبون للبنك مقابل تلك الورقة التجارية المخصومة قبل تاريخ استحقاقها ونسجل القيد التالي¹⁷:



		N / 12 / 31	
	X X		591
X X		تحقيق خسارة القيم مودعة لدى البنك	512

4 - تسوية حساب الصندوق

في نهاية الدورة تقوم المؤسسة بجرد النقديات من خلال إعداد محضر يضم قيمتها الحقيقية ثم تتم تسوية أي فروق مسجلة أو ملاحظة بين المبالغ الموجودة فعلاً بالصندوق والرصيد المحاسبي لحساب الصندوق ويمكن التمييز بين حالتين:

الحالة 1: الرصيد المحاسبي للصندوق < الرصيد الفعلي

في هذه الحالة يكون قيد التسوية بجعل الحساب / 6572 فارق أو خطأ في حساب الصندوق لدينا والحساب 53/1 الصندوق دائماً وفق القيد التالي:

		N / 12 / 31	
	X X	/1	6572
X X		/1	
الفرق		تسوية 53 / 1	53

الحالة 2: الرصيد الفعلي للصندوق < الرصيد المحاسبي

يكون قيد التسوية بجعل حساب الصندوق لدينا بالفرق وحساب / 7572 فارق أو خطأ في الصندوق دائماً¹⁸.



X X	X X	N / 12 / 31	6572
الفرق		تسوية 53 / 1	53



الفصل السابع: المؤونات

1 تمهيد

- تطبيقا لمبدأ الحيطة و الحذر يجب على المؤسسة أن تخصص مبلغا ماليا لكل المصاريف المحتملة و المخاطر المفاجئة ، و تسمى بالمؤونات، و تصنف المؤونات إلى مؤونات الأعباء - الخصوم الغير جارية ، و مؤونات الأعباء الخصوم الجارية.

2 مؤونات الأعباء-الخصوم الغير جارية

يعرف النظام المحاسبي المالي مؤونات الأعباء وفق المادة 125 الفقرة 1 على أنها خصوم يكون استحقاقها أو مبلغها غير مؤكد وتدرج في الحسابات في الحالات الآتية:

- عندما يكون للكيان التزام راهن (قانوني) أو بموجب عقد مع الغير أو ضمنى أي بموجب نظام جرت المؤسسة على تطبيقه عن حدث مضى.

- عندما يكون من المحتمل أن يكون خروج موارد أمرا ضروريا لإطفاء هذا الالتزام.

- عند ما يمكن القيام بتقدير هذا الالتزام تقديرا موثوقا به نفس المادة أعلاه نصت على أن تكوين

المؤسسة يكون في نهاية السنة وعلى أساس أفضل تقدير للنفقات كما أن مراجعة وتعديل المؤونة يكون كذلك في نهاية السنة أما استخدام المؤونة فيكون فقط للنفقات المخصصة لها أصلا.

إن تصنيف المؤونات في الحساب 15 ضمن الخصوم غير الجارية يعود إلى أن تحقق العبء الخاص بها قد يكون بعد فترة تزيد عن السنة وندعم الحسابات الفرعية لهذا الحسابات الفرعية لهذا الحساب كما يلي:

153 المؤونات للمعاشات والالتزامات المماثلة: ويقصد به مبلغ التزامات الكيان في مجال المعاشات مكملات التقاعد، التعويضات أو المنافع المماثلة للمستخدمين.

155 المؤونات للضرائب: هي المصاريف المحتملة أو العقوبات الجبائية المنطبقة للدورة والمؤجلة.

156 المؤونات لتجديد التثبيات: وهو مخصص للمؤونات التي أنشأتها المؤسسة ذات الإمتياز والتي يتعين عليها بموجب واجبات تعاقدية أن تجدد أو أن تصلح التثبيات المذكورة في الإمتياز الممنوح لها.

158 المؤونات الأخرى للأعباء الخصوم غير جارية: ويشمل هذا الحساب مؤونات التفكيك وإزالة التثبيات، مؤونات المخاطر البيئية كإزالة التلوث، مؤونات عن الضمانات المقدمة للزبائن، مؤونات خسائر العقود الطويلة الأجل أو خسائر العملة الخ.



ملاحظة: بالنسبة لمؤونة المخاطر أو الأخطار المتعلقة بالمبالغ المحتمل دفعها كتعويضات للغير بسبب النزاعات القضائية والإدارية في حالة خسارة هذه النزاعات أمام المحاكم والهيئات المعنية فيمكن دمجها في الحساب الفرعي 158، أو تمكين استخدام الحساب 151.

تكوين المؤونة:

وفق SCF " عند تكوين مؤونة للأعباء الخصوم الغير جارية يعتمد الجانب الدائن لحساب المؤونات بإجراء حسم إما من حساب مخصصات استغلال أو مخصصات مالية لتكوين مؤونة يجعل الحساب 681 أو 686 وهناك من أضاف 683 مدينا و الحساب 15 دائنا وفق القيد التالي:

	N / 12 /31		
			681
			أو
			686
			أو
			683
	تكوين المؤونة	15	

تعديل المؤونة في نهاية الدورة الموالية:

تتم مراجعة المؤونة وتعديلها كما يلي:

- زيادة المؤونة عند الحاجة لذلك تكون بنفس القيد أو القيد المماثل لتكوين المؤونة.
 - تخفيض قيمة المؤونة أو إلغائها وفق SCF نجعل الحساب/ 15 مدينا والحساب/ 781 أو الحساب/786 دائنا بقيمة التخفيض في المؤونة أو بقيمتها الكلية في حالة الإلغاء إذا كانت بدون هدف أو بدون مبرر أو توقف الحدث المنشئ لهذه المؤونة.
- ويكون هذا وفق القيد التالي:



	N / 12 / 31	
	إلغاء أو تخفيض المؤونة	781 أو 786
		15

استخدام المؤونة أو تحقق المؤونة:

حسب SCF عندما تتحقق التكلفة التي تكون موضوع المؤونة تقيد التكاليف المطابقة مباشرة في مبلغ المؤونة بالقيود في الجانب الدائن لحساب / 15 و القيد في الجانب الدائن لحساب المالي أو حساب الغير ويتم تصفية حساب المؤونة وفق حالتين.

- عن طريق القيد في الجانب الدائن لحساب الاسترجاعات 781 عندما تتجاوز المؤونة التكلفة.
- عن طريق القيد في الجانب المدين لحساب التكلفة المخصص لها إذا كانت المؤونة غير كافية.

وذلك وفق القيود التالية:

	3 / 12 / N	
	مؤونة = مبلغ العبء	512
		151
	مؤونة < مبلغ العبء	512
		781
	مؤونة > مبلغ العبء	151
		6x
		152



ملاحظة: إن أسلوب معالجة مؤونة في النظام المحاسبي المالي يختلف عن الأسلوب المطبق في المخطط المحاسبي الفرنسي بحيث وفق المخطط المحاسبي الفرنسي وعند تحقق المؤونة تسجل الأعباء بسبب طبيعتها ثم بعد ذلك يتم استرجاع المؤونة. وهذه الطريقة أيضا كانت مطبقة وفق PCN وتعتبر طريقة أخرى للتسجيل المحاسبي صحيحة.

3 - المؤونات - الخصوم الجارية

عند إقفال حسابات الفترة فإن الخصوم التي يكون مبلغها غير مؤكد والتي من المحتمل أن يقع استحقاقها خلال 12 شهرا تكون موضوع تسجيل محاسبي في الجانب الدائن من الحساب / 481 المؤونات الخصوم الجارية.

تكوين المؤونة:

عند تكوين المؤونات الخصوم الجارية نجعل الحساب / 481 دائئا والحساب / 685 مخصصات اهتلاك وخسائر القيمة أصول جارية وهي المؤونة المقدرة.

			N / 12 / 31		
	X X				685
X X					
			تكوين المؤونة	481	

استخدام المؤونة:

عندما تتحقق التكلفة التي تكون موضوع المؤونة تقيدت التكاليف المطابقة مباشرة في مبلغ المؤونة للقيد في الجانب المدين للحساب / 481 والقيد في الجانب الدائن للحساب المالي أو حساب الغير ويتم تصفية الحساب / 481 كما يلي:

- عن طريق القيد في الجانب الدائن لحساب النواتج (نستخدم الحساب 781 عندما تتجاوز المؤونة التكلفة).

- عن طريق القيد في الجانب المدين لحساب التكاليف المطابق عندما تكون المؤونة غير كافية.



استرجاع المؤونة:

يمكن استرجاع المؤونة عن طريق القيد في الجانب المدين للحساب / 481 لحساب المؤونة
والجانب الدائن للحساب/785.

		N / 12 /31		
	X X			481
X X		استرجاع أو إلغاء المؤونة	785	

ملاحظة : يتم إلغاء المؤونة أيضا إذا تبين أن لا مبرر لوجودها.¹⁹



الفصل الثامن:

تسوية الأعباء والنواتج



1 تمهيد

في نهاية الدورة تتم تسوية الأعباء و النواتج بتصنيفها إلى أعباء معاينة مسبقا ، نواتج معاينة مسبقا، الأعباء واجبة الدفع ، نواتج سنكتسب ، و النواتج التي لم تحرر فواتيرها بعد، وهذا لربط الأعباء و النواتج الخاصة بدورة واحدة.

2 الأعباء المعاينة مسبقا

تطبيقا لمبدأ استقلالية الدورات المالي يجب أن تكون نتيجة كل سنة مالية مستقلة عن نتيجة السنة المالية التي سبقتها أو السنة المالية التي تليها لذلك يجب على المؤسسة تحديد الأعباء و النواتج المسجلة خلال هذه السنة ولكن إذا كان جزء منها أو كلها متعلق بالدورة الموالية يجب إنقاصها من حسابات معينة بها و يعاد إدراجها لحساباتها الأصلية في السنة الموالية حتى لا تحتسب ضمن نتيجة هذه السنة.

هي الأعباء المسجلة في السنة الحالية ولكنها تتعلق بالسنة القادمة، يتم تسجيل هذه الأعباء وفق

ثلاث مراحل:

المرحلة 1: تسجيل العبء: يسجل العبء عند حدوثه بشكل عادي وفق القيد التالي:

		تاريخ حدوث العبء		
	X X		512	6X
X X	X X			4456
X X			53	
X X			401	

المرحلة 2: تحويل العبء المعايين مسبقا في نهاية الدورة: ويتم حساب العبء المعايين مسبقا كما يلي:

العبء المعايين مسبقا = العبء الإجمالي (HT) X المدة المتعلقة بالدورة (N+1) / المدة الإجمالية.

_ وبعد حساب العبء المعايين مسبقا نسجل في N/12/31 القيد التالي:



		N / 12 / 31		
	X X			486
X X	عبء معاين مسبقا			
		تحويل العبء المعاين مسبقا	6X	

المرحلة 3: في نهاية المرحلة يتم ترصيد 486/1 في N+1/1/1 ونسجل

		N+1/1/1		
	X X			6X
X X				
		ترصيد الحساب	487	

2- الأعباء واجبة الدفع

هي أعباء متعلقة بالدورة الحالية ولكنها لم تسجل إلى غاية تاريخ الجرد بسبب عدم استلام الوثائق التي تثبت ضرورة سدادها وتسجل الأعباء واجبة الدفع على مرحلتين:

المرحلة الأولى: في نهاية الدورة نسجل القيد التالي:

		N / 12 / 3		
	X X		/1	6X
X X				
		/1 مورد الفواتير التي لم تصل إلى أصحابها	408	
		خلال N + 1		



المرحلة الثانية: خلال N+1 وعندما تصل الفاتورة أو الوثيقة التي تثبت السداد ترصد الحساب 408
وفق القيد التالي:

		3 / 12 / N		
	X X		/1	408
X X			/1	53
X X			/1	512
X X			/1	401

3-النواتج التي لم تعد فواتيرها بعد (حالة المبيعات)

هي نواتج متعلقة بالدورة المالية الحالية ناتجة عن بيع بضائع، منتجات أو خدمات للزبائن ولكنها لم

تسجل بسبب عدم تحرير الفواتير التي تثبتها إلى غاية تاريخ الجرد فيكون التسجيل المحاسبي يجعل

الحساب 418 الزبائن النواتج التي لم تعد فواتيرها بعد مدينا كما يلي:

		N / 12 / 31		
	X X			418
X X				70 X
X X				4457

وعند إعداد الفاتورة في الدورة الموالية من طرف المؤسسة يتم ترصيد الحساب/418 كما يلي:

		3 / 12 / N		
	X X			411
X X				418

5 النواتج التي ستكتسب (حالة التخفيضات والحسومات) (حالة الفوائد المالية)



النواتج التي ستكتب هي نواتج متعلقة بالدورة الحالية ولكنها لم تسجل بسبب عدم استلام فواتيرها أو الوثائق التي تثبتها إلى غاية تاريخ الجرد وتخص حالتين:

الحالة 1: التخفيضات والتنزيلات والمحسومات التي وعد بها الموردون إلا أنهم لم يرسلوا بعد فواتير الإنقاص المتعلقة بها إلى غاية تاريخ الجرد ولكن قيمتها معلومة في هذه الحالة تسجل المؤسسة القيد التالي²⁰:

		N / 12 / 31		
	X X	الموردون المدينون	409	
X X		1/تخفيضات وتنزيلات والمحسومات	609	
X X		المتحصل عليها من المشتريات		

وعندما يتم استلام فاتورة التخفيض الذي سيكتسب من عند المورد خلال الدورة N+1 تسجل القيد التالي بتاريخ استلام الفاتورة:

	X X		401	
X X			409	

الحالة 2: حالة الفواتير المالية المستحقة وغير المحصلة و يقصد بذلك الفوائد المالية التي من المفترض تحصيلها من البنك و لم تحصل الى غاية نهاية الدورة و في هذه الحالة نسجل القيد التالي²¹ :



		N / 12 / 31		
	X X	1/ فوائد مستحقة غير محصلة		2768
X X		نواتج مالية أخرى		768
		تاريخ تحصيل الفوائد في N+1		512
	X X	/1		
X X		/1		
X X				2768

4- النواتج المعاينة مسبقا

هي النواتج المسجلة في الدورة الحالية ولكنها تتعلق بالنسبة القادمة مثل تأجيل ممتلكات للغير عند تسجيل الإيراد المكتسب في تاريخ حدوثه. وفي هذه الحالة نسجل كمايلي:

عند تاريخ تحصيل الايراد:

				512
	X X			53
X X				411
X X				7 X
				4457

في نهاية الدورة تقوم المؤسسة بحساب الإيراد المعايين مسبقا كمايلي:

الإيراد المعايين مسبقا = الإيراد الإجمالي (HT) X المدة المتعلقة بالدورة N+1 / المدة الإجمالية.

وتسجل الايراد المعايين مسبقا بقيمته في نهاية الدورة ثم يتم ترصيده في بداية الدورة اللاحقة كمايلي²²:



		N-12-31		
	X X			7x
X X		النواتج المعاينة مسبقا	487	
		N+1-1-1		
	X X	النواتج المعاينة مسبقا		487
X X			7 X	



الفصل التاسع:

ميزان المراجعة بعد الجرد و

إعداد القوائم المالية الختامية



1-ميزان المراجعة بعد الجرد

يتم إعداد ميزان المراجعة بعد الجرد من خلال الخطوات التالية:

- الخطوة الأولى: تسجيل قيود التسوية بتاريخ الجرد (الاهتلاكات ، خسائر القيمة ، التسويات)
- الخطوة الثانية: ترصيد الحسابات في دفتر الأستاذ.
- الخطوة الثالثة: تجميع حسابات التسيير .
- الخطوة الرابعة: إعداد ميزان المراجعة بعد الجرد بالمجاميع أو بالأرصدة أو معا ويمكن الفرق بين ميزان المراجعة الذي يتم إعداده بالمجاميع وميزان المراجعة الذي يتم إعداده بالأرصدة فيما يلي: هو أن ميزان المراجعة في المجاميع يظهر مجاميع حسابات دفتر الأستاذ كما هي من الجانبين المدين و الدائن مع المجاميع ، في حين ميزان المراجعة للأرصدة يظهر فقط رصيد الحسابات T.

3 إعداد القوائم المالية الختامية

حسب المادة 1/2010 من النظام المحاسبي المالي تلزم كل المؤسسات باستثناء المؤسسات

الصغيرة بإعداد الكشوفات المالية التالية في نهاية الدورة:

- الميزانية.
- حساب النتائج.
- جدول سيولة الخزينة.
- جدول التدفقات النقدية.
- جدول تغيرات أموال الخاصة إضافة إلى الملاحق.

2-1- إعداد حساب النتائج حسب الطبيعة

يعرف حساب النتائج بأنه بيان ملخص مجموع الأعباء والنواتج المنجزة من الكيان خلال السنة المالية بحيث يوفر معلومة حول النتيجة الصافية للسنة المالية الربح المكتسب أو الخسارة فنتيجة السنة المالية تبين الفرق بين نواتجها وأعبائها ويمكن عرض جدول حساب النتائج تبعا لطبيعة أعباء النواتج وفق احد الطريقتين:

- حساب النواتج حسب الطريقتين: أي بعرض أعباء والنواتج حسب الطبيعة.
- حساب النواتج حسب الوظيفة: أي بعرض أعباء والنواتج حسب الوظيفة.



يتم ذلك عبر المراحل التالية:

القيمة المضافة للاستغلال: هي الثروة الإضافية التي تكونها المؤسسة بعد إنقاص ما استهلكته وتعبّر عن نمو القيمة التي توظفها المؤسسة إلى السلع والخدمات التي تحصل عليها من الخارج وذلك باستعمال عوامل الإنتاج، تسمح القيمة المضافة للاستغلال بقياس وزن الاقتصادي وتحسب كما يلي:

$$\text{القيمة المضافة للاستغلال} = \text{إنتاج السنة المالية (70 / ، 73 / ، 74 /)} - \text{استهلاك السنة المالية (60 / ، 62 / ، 61 /)}.$$

إجمالي فائض الاستغلال: هو المواد التي تحصل عليها المؤسسة من خلال نشاطها الرئيسي للاستغلال الذي تقوم به ويعتبر مؤشر لقياس أداء المؤسسة التجارية والإنتاجي ويحسب بالمعادلة التالية:

$$\text{إجمالي فائض الاستغلال} = \text{القيمة المضافة للاستغلال} - (\text{أعباء المستخدمين} / 63 + \text{الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة} / 64)$$

النتيجة التشغيلية (العمليات): هي نتيجة مجموع العمليات التي تقوم بها المؤسسة من أنشطة تجارية وإنتاجية مضاف إليها الأنشطة العملياتية الأخرى مثل التنازل عن التثبيتات والقيم المنقولة للتوظيف وتكون النتيجة العملياتية مستقلة أيضا عن الأعباء والنواتج المالية وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نتيجة العملياتية} = \text{إجمالي فائض الاستغلال} + \text{النواتج العملياتية الأخرى} / 75 - \text{الأعباء العملياتية الأخرى} / 65 - \text{مخصصات الإستهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة} = \text{الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات} / 78.$$

النتيجة المالية: هي نتيجة الأنشطة المالية التي تقوم بها المؤسسة وتحسب بالعلاقة التالي:

$$\text{النتيجة المالية} = \text{النواتج المالية} / 76 - \text{الأعباء المالية} / 66.$$

النتيجة العادية قبل الضريبة: هي نتيجة جميع الأنشطة العادية التي تقوم بها المؤسسة قبل خصم الضرائب منها وتحسب كما يلي:

$$\text{النتيجة العادية قبل الضريبة} = \text{النتيجة العملياتية} + \text{النتيجة المالية}.$$

النتيجة الصافية للأنشطة العادية: هي نتيجة الأنشطة العادية التي تقوم بها المؤسسة بعد خصم الضرائب منها وتحسب كما يلي:

$$\text{النتيجة الصافية للأنشطة العادية} = \text{ن العادية قبل الضريبة} - \text{مجموع الضرائب} (/ 695) \text{ على أرباح مبنية على أنشطة عامة} (/ 698) \text{ ضرائب أخرى عن نتائج،} (/ 693) \text{ ضرائب مؤجلة.}$$



نتيجة الأنشطة الغير العادية : هي نتيجة الأنشطة الغير مكررة والتي تقوم بها المؤسسة في حالات استثنائية عارضة كالخسائر غير المتوقعة، وتحسب كما يلي:

نتيجة غير العادية = النواتج الغير عادية / 77 - الأعباء الغير عادية / 67.

صافي نتيجة السنة المالية : هو نتيجة مجموع الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة بعد خصم الضرائب واجبة الدفع وتحسب بالعلاقة التالية:

النتيجة الصافية للسنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية + نتيجة الأنشطة الغير العادية.

ويكون شكل جدول حساب النتائج كمايلي:

المبالغ	البيان	
	المبيعات والنواتج الملحقة	70
	إنتاج للمخزون	72
	إنتاج مثبت	73
	إعانات استغلال	74
	إنتاج السنة المالية - 1	ا.
	مشتريات مستهلكة	60
	خدمات خارجية وخدمات خارجية أخرى	61-62
	استهلاك السنة المالية - 2	ب.
	القيمة المضافة للاستغلال - 1 - 2	ج.
	أعباء المستخدمين	63
	الأعباء والرسوم المدفوعات المماثلة	64
	إجمالي فائض للاستغلال	
	النواتج العمليات الأخرى	75+
	أعباء العمليات الأخرى	65-
	مخصصات إهـ و مؤ، خ ق	68-
	الاسترجاعات عن خسائر ق والمؤونات	78+
	النتيجة العملياتية - 3	
	نواتج مالية	76
	أعباء مالية	66



	النتيجة المالية -4-	
	النتيجة العادية قبل الضرائب 4+3	
695	الضرائب الواجب دفعها عن أنشطة عادية 19% من ق	
692		
692	ضرائب مؤجلة	
693		
	3 النواتج العادية (انتاج سنة مالية + 75+78+76)	
	3 الأعباء العادية (استهلاك سنة مالية + 63+64، 65، 68،	
	(66)	
	النتيجة الصافية للأنشطة العادية -5-	
77	عناصر غير عادية - نواتج	
67	عناصر غير عادية - أعباء	
	النتيجة غير العادية	
	صافي نتيجة السنة المالية 6+5	

2-2- إعداد حساب النتائج حسب الوظيفة

من أجل قياس وتحديد مدى مساهمة المصالح المختلفة للمؤسسة (الشراء، الإنتاج) في تكوين نتائج المؤسسة يتم إعادة ترتيب الأعباء حسب الوظائف من خلال إعداد جدول حساب النتائج حسب الوظيفة.

الوظائف في مؤسسة تجارية:

تتمثل الوظائف في المؤسسة التجارية فيما يلي:

- وظيفة الشراء: مجموع المهام المتعلقة بشراء البضائع والتموينات الأخرى التي تحتاج إليها المؤسسة للقيام بنشاطها الإستغلالي العادي.
- وظيفة تجارية: وتشمل المهام المتعلقة ببيع البضائع من إعداد الفواتير، تسليم المبيعات للزبائن، الإشهار، البحث عن الزبائن ... الخ.
- وظيفة إدارية: وتشمل المهام المتعلقة بتسيير المؤسسة والتنسيق بين وظائفها.

ويتم إعداد جدول إعادة ترتيب الأعباء حسب الوظائف انطلاقاً من الأعباء على طبيعتها كما يلي:



أعباء حسب الطبيعة	مجموع موزع	وظيفة الشراء	وظيفة تجارية	وظيفة إدارية

الوظائف في مؤسسة إنتاجية:

يكون جدول إعادة توزيع أعباء حسب الوظائف في مؤسسة إنتاجية كما يلي:

أعباء حسب الطبيعة	مجموع موزع	وظيفة الشراء	وظيفة تجارية	وظيفة إدارية

ويكون شكل حساب النتائج حسب الوظيفة كمايلي:

البيان	السنة N
رقم أعمال	
تكلفة المبيعات	
هامش الربح الإجمالي	
نواتج عمليات أخرى +	
أعباء تجارية -	
أعباء إدارية -	
أعباء عمليات أخرى -	
76 نواتج مالية -	
66 أعباء مالية -	
نتيجة مالية	
نتيجة عادية قبل ضرائب	
ضرائب واجب دفعها عن نتائج عادية	
ضرائب مؤجلة	
نتيجة صافية للأنشطة عادية	
عناصر غير عادية - نواتج	
عناصر غير عادية - أعباء	
نتيجة غير عادية	
صافي نتيجة سنة مالية	

4 إعداد الميزانية الختامية

جاء في المادة 1/220 من النظام المحاسبي المالي أن الميزانية تصف بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم وتبرز بصفة منفصلة على الأقل العناصر التالية:

في الأصول:

- التثبيات المعنوية.
- التثبيات العينية.
- الإهلاكات.
- المساهمات والأصول المالية
- المخزونات.
- أصول الضريبة - الزبائن والمدينون الآخرون والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مقيدة سلفاً)
- الخزينة.

في الخصوم:

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عملية التوزيع (رأس المال الخاص - الاحتياطات - ن ص للسنة المالية والعناصر الأخرى - الخصوم الغير الجارية - الموردون والدائنون الآخرون - خصوم الضريبة - المؤونات للأعباء والخصوم المماثلة - الخزينة السلبية).
- إضافة إلى حساب النتيجة والميزانية الختامية فإن الكشوفات الخزينة تتضمن أيضا جدول التدفقات النقدية وجدول التغيرات في الأموال الخاصة والملاحق.

ملاحظات:

- النتيجة الصافية للسنة المالية = مجموع أصول - مجموع خصوم.
- النتيجة الصافية للسنة المالية = النتيجة الإجمالية - الضرائب الواجبة الدفع عن الأنشطة العادية.
- الضرائب الواجبة الدفع عن النتائج العادية تدرج في الخصوم الجارية.
- صافي نتيجة السنة المالية = تدرج في مجموعة رؤوس الأموال الخاصة في الحساب 12.

ويمكن عرض الميزانية الختامية كما يلي²³:



الصافي N-1	الصافي N 2-1	اهتلاكات و خسائر القيمة 2	إجمالي 1	الأصول
-		-	-	الأصول الغير جارية
		2807، 290	207	فارق الشراء
		،290، 208	20 ما عدا	التثبيات غير المالية (معنوية)
		(2807)(2907)	207	
		،282، 281	21، 22 ما عدا	التثبيات المادية
		293، 291	229	
		293	23	التثبيات الجاري انجازها
		-	265	- التثبيات المالية:
			26 ما عدا	السندات الموضوع موقع معادلة.
			269، 265	المساهمات أخرى والديون دائنة ملحقة
			،272، 271	السندات الأخرى المثبتة
			273	
			،275، 274	القروض والأصول الأخرى غير جاري
			276	
				الأصول غير الجارية
				الأصول الجارية
	-	39	30 إلى 38 -	المخزونات الجاري انجازها
			-1	
			41 ما عدا	الديون الدائنة - استخدامات مماثلة
		491	-1-419	- الزبائن
			،42، 409	
			44، 43	- مدينون آخرون
			ما عدا (444)-	
			،45 (448)	



			46، 486، 489 444، 445، 447 48 مدين 50 ما عدا 509 51 ماعدا 519، 52، 53	الضرائب أصل جارية أخرى أصول موظفة وغيرها من أصول جارية أموال الخزينة
		59		مجموع الأصول الجارية

الخصوم	الصافي N	الصافي N-1
رؤوس الأموال الخاصة رأس المال الصادر رأس المال الغير مستعان به العلاوات والاحتياطات فارق إعادة التقييم فارق المعادلة النتيجة الصافية (حصة المجتمع) ترحيل من جديد (رؤوس أموال خاصة أخرى)	101 12	
حصة الشركة المجمعة		
حصة الأقلية		
3 رؤوس الأموال الخاصة		
الخصوم غير الجارية القروض والديون المالية الضرائب المؤجلة الديون الأخرى غير الجارية المؤونات والمنتجات المعانية مسبقا	16 15	



		مجموع الخصوم غير الجارية
	40 ماعدا 409	الخصوم الجارية
	،444،4457،447،419،509	الموردون والحسابات الملحقة
	42،43،46	الضرائب
	51،52 ، 519	الديون المدينة الأخرى
		أموال الخزينة خصوم



الفصل العاشر:

المعالجة المحاسبية

للإعانات الحكومية



1 تمهيد

بداية نشير إلى أن القرار الوزاري رقم 71 الصادر في 26/06/2008 والخاص بتطبيق (ن.م.م) قد خصص الفقرات من 1 إلى 6 من المادة 124 لتعريف الإعانات المستلمة وشرح قواعد مسك حساباتها، إن دراسة الإعانات المستلمة في هذا الفصل ستتم وفقا لما جاء في (ن.م.م) وإضافة إلى الحسابات المذكورة أعلاه فإن الحسابات المستخدمة لدى معالجة الإعانات المستلمة هي:

441- د/الدولة والجماعات العمومية، إعانات ستحصل.

754- د/ قسط (جزء) إعانة محول لنتيجة الدولة.

كما يجب التنبيه إلى الإختلاف بين (ن.م.م) وقانون الضرائب المباشرة في معالجة إعانات التجهيز.

1 إعانات استغلال

وتصنف كالتالي:

أ - إعانات التوازن: وهذه الإعانات تقدمها السلطات المركزية أو المحلية إلى مؤسسات لحقت بها خسائر، إن الهدف من هذه الإعانة هو مساعدة المؤسسة المعنية على تغطية هذه الخسائر ومواصلة نشاطها لأداء دورها الإقتصادي والإجتماعي، إذ بدون هذه الإعانة قد تتوقف المؤسسة عن نشاطها ويحرم المجتمع من خدماتها والتي قد تكون ضرورية له.

محاسبيا نسجل إعانات التوازن كالتالي:

بتاريخ استلام إشعار بالإستفادة من إعانة توازن نسجل القيد التالي:

441 د/الدولة والجماعات العمومية، إعانات ستستلم

741 د/إعانة توازن

استلام إشعار بإعانة توازن.

وبتاريخ الحصول الفعلي على الإعانة نسجل القيد:

512 د/البنك



441 د/الدولة والجماعات العمومية، إعانات ستستلم

استلام الإعانة.

ب إعانات أخرى للإستغلال: وهي إعانات قد تقدمها السلطات المركزية أو المحلية إلى مؤسسات امتثلت لدى ممارسة نشاطها إلى شروط محددة من قبل هذه السلطات، مثل ذلك؛ بيع منتجات المؤسسة بسعر محدد، أو تشغيل عدد معين من خريجي الجامعة الجدد... إن هدف إعانات الإستغلال هو مساعدة المؤسسة على تغطية التكاليف الناجمة عن تطبيق الشروط المفروضة عليها من قبل السلطات الوطنية أو المحلية. محاسبيا نسجل إعانة الإستغلال كالتالي:

بتاريخ استلام إشعار بالإستفادة من إعانة

441 د/الدولة والجماعات العمومية، إعانات ستستلم

748 د/إعانات أخرى للإستغلال

استلام إشعار استفادة من إعانة استغلال

وبتاريخ الحصول الفعلي على الإعانة نسجل:

512 د/البنك

441 د/الدولة والجماعات العمومية، إعانات ستستلم

استلام إعانة استغلال.

1 -المعالجة الجبائية: تنص المادة 144 من قانون الضرائب المباشرة لسنة 2010 على أن إعانة الإستغلال والتوازن تسجل في النتيجة الصافية لسنة تحصيل هذه الإعانات.

2 إعانات التجهيز و الإستثمارات

أ-إعانات التجهيز:

أ تعريف: لقد عرف (ن.م.م) إعانات التجهيز كالتالي: "إعانات التجهيز هي الإعانات التي يستفيد منها الكيان من أجل اكتساب ممتلكات معينة أو إنشائها، إن حسابات إعانات التجهيز تكونون دائنة بمبلغ الإعانة المحصلة، وهذا يجعل أحد الحسابات التالية مدينة:



أحد حسابات المجموعة الثانية، وهذا إذا كانت الإعانة تحويلًا مجانيًا لتثبيتات، إلى الكيان.

أحد حسابات المجموعة الرابعة، إذا كانت الإعانة تمثل تحويلات مالية منتظرة.

ب - **تعريف إعانات الإستثمار:** فقد عرفها (ن.م.م) كالتالي: أما إعانات الإستثمار الأخرى فهي إعانات يستفيد منها الكيان لتمويل أنشطته طويلة الأجل، لإقامة كيانات في الخارج، البحث عن سوق جديد....".

1 - القاعدة المحاسبية لحسابات إعانات التجهيز:

أ - لدى استلام إشعار استفادة بإعانة تجهيز: نسجل القيد التالي:

441 د/الدولة والجماعات العمومية، إعانات ستستلم

131 د/إعانات تجهيز

أو 132 د/إعانات أخرى للإستثمار

إعانة تجهيز أو استثمار قيد الإستلام.

ب - **تاريخ استلام إعانة التجهيز:** وتبعًا لطبيعة الإعانة المستلمة، سجل القيد التالي:

512 د/البنك

2.... د/تثبيتات (أراضي مثلاً)

441 د/الدولة والجماعات العمومية، إعانات ستستلم

استلام إعانة تجهيز.

ينص (ن.م.م) في المادة 124-5 على عدم تسجيل الإعانات بالحسابات إلا إذا توفر ضمان معقول بأن:

-الكيان سيمتثل للشروط الملحقه بالإعانات.

-وأن الإعانات سيتم استلامها.

ج- في نهاية السنة:



بالنسبة لإعانة التجهيز المستخدمة في تمويل تقيبات قابلة للإهلاك، يتم إدراجها ضمن النواتج (بالحساب 754 ح/قسط إعانة التجهيز المحمول لنتيجة الدولة) وبنفس قيمة قسط الإهلاك الممول بالإعانة.

-أما إذا كان التثبيت الممول بإعانة التجهيز غير قابل للإهلاك، فن قيمة الإعانة توزع على مدى المدة التي يكون فيها التثبيت غير قابل للتصرف، ويتم إدراج القسط السنوي بحساب النتيجة، وإذا لم يكن هناك شرط عدم التصرف في الأصل الممول كليا أو جزئيا بإعانة تجهيز، فإن الإعانة تسجل بحساب النتيجة على مدى 10 سنوات وبأقساط متساوية.

ب- إعانة أخرى للإستثمار: تدرج هذه الإعانات في حساب النتيجة في سنة مالية أو عدة سنوات بنفس وتيرة التكاليف التي خصصت لها هذه الإعانات.

هـ- معالجة إعانات التجهيز في قانون الضرائب المباشرة: إن المادة 144 من قانون الضرائب المباشرة تنص على أن إعانات التجهيز الممنوحة للمؤسسات من قبل الدولة أو الجماعات المحلية لا يتم ضمها إلى نتيجة السنة التي حصلت فيها الإعانة، بل يتم إدراجها (أي الإعانات) ضمن الأرباح الخاضعة للضريبة وبأجزاء متساوية على الخمسة سنوات التي تلي سنة تحصيلها (أي الإعانات).

وفي حالة التنازل عن تقيبات مرات كليا أو جزئيا بإعانات، فإن جزء الإعانة غير المحمول لحساب نتيجة الدولة يتم تخفيضه من القيمة المحاسبية الصافية للأصل المتنازل عليه، وهذا بهدف تحديد فائض قيمة التنازل الناتجة عن بيع الأصل، أي أنه وفي حالة بيع التقيبات الممولة كليا أو جزئيا بإعانة، فإن جزء الإعانة غير المحول إلى الأرباح الخاضعة للضريبة، يجب إظهاره ضمن الربح المحقق من التنازل عن التثبيت وليتم إخضاعه للضريبة.

أما إعانات التوازن والإستغلال فإن قانون الضرائب المباشرة ينص على إضافتها إلى النتيجة الصافية لسنة تحصيلها (أي الإعانات)²⁴.



الفصل الحادي عشر:

المعالجة المحاسبية للضرائب،

الرسوم ، والضرائب المؤجلة

1 تمهيد

في ظل تبني النظام المحاسبي المالي طرأت بعض التعديلات على مستوى التسجيلات المحاسبية للضرائب والرسوم، و ابرزها ظهور الضريبة المؤجلة.

2 الضريبة على الدخل الإجمالي

يتم حساب الضريبة على الدخل الإجمالي على النحو التالي:

الضريبة على الدخل الإجمالي = المداخل الخاضعة للضريبة - الاقتطاعات الغير خاضعة للضريبة.

ويمكن تقسيم عملية التسجيل إلى مرحلتين:

أ - مرحلة تحديد الدخل

و يقصد به معرفة المؤسسة لديونها تجاه مستخدميها :

	XXX	د/ أجور المستخدمين	631
XXX		د / ضرائب ورسوم قابلة للتحصيل	442 421
XXX		د / الأجور المستحقة إثبات اجور المستخدمين	

ب - مرحلة التسديد أو الدفع

تدفع المؤسسة قيمة الضريبة على الدخل الإجمالي إلى مصلحة الضرائب كمايلي:

	XXX	د / ضرائب رسوم قابلة للتحصيل	442
XXX		د / البنك شيك رقم ...	512

3 الضريبة على أرباح الشركات

تحسب الضريبة على أرباح الشركات حسب نتيجة نشاط المؤسسة، ويتم حساب قيمة الضريبة كما

يلي:



مبلغ الضريبة على أرباح الشركات = النتيجة الإجمالية x معدل الضريبة .

ويكون التسجيل المحاسبي كما يلي:

XXX	XXX	د / مرحل من جديد	444	110
		د / ضرائب على النتائج		
		إثبات الضريبة على الأرباح	512	444
	XXX	د / ضرائب على النتائج		
	د / البنك			
		شيك رقم ...		

حيث تسدد الضريبة على ثلاث تسبيقات يمثل كل تسبيق 30% من مبلغ الضريبة الإجمالية، وفي الأخير نقوم بدفع رصيد التصفية وذلك قبل 3 أبريل من السنة الموالية.

		N/12/31		
	XXX	د / ضراب على الأرباح		444
XXX		د / ضرائب على النتائج	444	
		ترصيد الحساب 444		

4 الرسم على القيمة المضافة

يمكن تسجيل الرسم على القيمة المضافة باستخدام حسابات فرعية للحساب 445 ، وذلك على مرحلتين:

الرسم القابل للاسترجاع على عمليات الشراء

وهنا نستخدم الحسابات الفرعية التالية:

-الحساب 44563 بالنسبة للرسم على القيمة المضافة القابل للاسترجاع على المشتريات من المخزونات و الخدمات،

-الحساب 44562 بالنسبة للرسم على القيمة المضافة القابل للاسترجاع على التثبيات،

و يتم التسجيل المحاسبي كمايلي:

الرسم على القيمة المضافة القابل للاسترجاع على المشتريات من المخزونات والخدمات:

في هذه الحالة يتم تسجيل القيد التالي:



XXX	XXX	د/ المشتريات من المخزونات	38X
	XXX	د/ الخدمات	6X
		د/ ر.ق.م قابل للاسترجاع على المشتريات و الخدمات	44563
		د/ موردو المخزونات و الخدمات	401
		فاتورة رقم...	

- الرسم على القيمة المضافة القابل للاسترجاع على المشتريات من التثبيات:

في هذه الحالة يتم تسجيل القيد التالي:

XXX	XXX	د/ التثبيات	2x
	XXX	د/ ر.ق.م قابل للاسترجاع على التثبيات	44562
		د/موردو التثبيات	404
		فاتورة رقم ..	

الرسم القابل للتحصيل على عمليات البيع

وفي هذه الحالة يقصد به بيع المخزونات أو الخدمات و يتم استخدام الحساب الفرعي 4457، و يتم

التسجيل كمايلي:

XXX	XXX	د/ العملاء	411
	XXX	د/ مبيعات البضاعة	700
	XXX	د/ ر.ق.م مستحق	4457
		فاتورة رقم.....	

5 الرسم على النشاط المهني

تتم المعالجة المحاسبية للرسم على النشاط المهني على ثلاثة مراحل هي:

تحديد مبلغ الرسم على النشاط المهني:

حيث يتم تحديده كما يلي:



مبلغ الرسم على النشاط المهني = رقم الأعمال x معدل الرسم

- تحويل العبء إلى دين ضريبي: ويكون كما يبينه القيد التالي:

642	د/ ضرائب ورسوم غير مسترجعة عن رقم الأعمال.	XXX
447	د/ الضرائب الأخرى والرسوم والتسديدات المماثلة	XXX
	إثبات الضريبة على النشاط المهني	

- دفع الرسم على النشاط المهني: و يكون ذلك بتسجيل القيد التالي:

447	د/ الضرائب الأخرى والرسوم والتسديدات المماثلة.	XXX
512	د/ البنك	XXX
	شيك رقم ...	

6 الضرائب المؤجلة

عرفت المادة 134-2 من (ن.م.م) الضريبة المؤجلة كالتالي: "الضريبة المؤجلة عبارة عن مبلغ ضريبة عن الأرباح قابل للدفع (ضريبة مؤجلة خصوم) أو قابل لتحصيل (ضريبة مؤجلة أصول) خلال سنوات مالية مستقبلية.

-تسجل في الميزانية وفي حساب النتائج الضرائب المؤجلة الناجمة عن اختلال زمني (مؤقت) بين الإثبات المحاسبي لمنتوج ما أو عبء ما وأخذة في الحسبان لتحديد النتيجة الجبائية لسنة مالية لاحقة في مستقبل منظور...".

من التعريف أعلاه نلاحظ أن الضرائب المؤجلة صنفان:

أ - **ضرائب مؤجلة أصول (أو أصل ضريبي مؤجل):** وتمثل مبالغ ضريبية "ستحصل" خلال دورات لاحقة رغم أنها (أي المبالغ الضريبية) ناتجة عن عمليات تمت خلال دورات سابقة لسنة التحصيل، وبعبارة "تحصل" تعني أنها ستخفف من مبلغ الضرائب المستحقة الدفع، ومن الأمثلة على ذلك نذكر:

-الخسارة المحققة خلال دورة ما ستخفف من الأرباح المحققة خلال الدورات اللاحقة مما يخفف من الضريبة المسددة خلال هذه الدورات.



بعض الأعباء (مثل عبء العطل المدفوعة الأجرة) لا تخفض من النتيجة الجبائية في سنة إدراجها (السنة "ن" مثلا) بل يتم تخفيضها خلال السنة الموالية (أي السنة "ن+ 1") والتي يتم خلالها التسديد الفعلي للأجرة الخاصة بالعطلة، فنقول أن للمؤسسة ضرائب مؤجلة أصول ستحصل خلال السنة الموالية (وبتعبير بسيط نقول أن للمؤسسة حقوقا في ذمة إدارة الضرائب سيتم تحصيلها بعد تسديد المصاريف المعنية).

ب - **الضرائب المؤجلة خصوم:** وتمثل مبالغ ضريبية مستحقة الدفع خلال دورات لاحقة رغم أنها (أي المبالغ الضريبية) ناتجة عن عمليات تمت خلال دورات سابقة لسنة الإستحقاق، ومن الأمثلة على ذلك بعض النواتج التي تسجل محاسبيا خلال دورة ما (السنة "ن") ولا تحصل إلا خلال دورات لاحقة (السنة "ن+1") فهذه النواتج لا تظهر في النتيجة الجبائية للسنة (ن) بل في النتيجة الجبائية للسنة (ن+ 1)، وعليه ففي نهاية السنة (ن) فإن على المؤسسة أن تتوقع تسديد الضريبة الخاصة بالنواتج المعنية خلال السنة (ن+1) أي أن على المؤسسة ضرائب مؤجلة خصوص أو لتزام ضريبي مؤجل.

ت - **الضريبة المستحقة (l'impôt exigible):** وهو مبلغ الضريبة المستحق الدفع في حالة تحقيق ربح (أو تحصيل في حالة تحقيق خسارة) خلال سنة مالية ما، إن الضريبة المستحقة تحسب على أساس النتيجة الجبائية وليس على أساس النتيجة المحاسبية.

التسجيل المحاسبي للضرائب المؤجلة:

الحساب 133 (د/ضرائب مؤجلة أصول): ويكون مدينا بمبلغ الضرائب الذي سيحقق أي يخفض من الضريبة على نتيجة السنوات القادمة، وهذا يجعل الحساب 692 (د/فرض الضريبة المؤجلة أصول) دائما، هذا عند إدراج الضريبة المؤجلة في نهاية السنة، أما عند ترصيد الضريبة المؤجلة أصول فنسجل قيدها معاكسا.

133	د / الضرائب المؤجلة على الأصول	xxx
692	د / فرض الضريبة المؤجلة عن الأصول إثبات الضريبة المؤجلة الأصول	xxx

ومن الحالات التي تنتج عنها ضرائب مؤجلة أصول نذكر:



-الخسائر المحققة خلال سنة ما (السنة "ن" مثلاً) فهذه الخسائر سيتم تخفيضها من الأرباح التي ستحق خلال الدورات القادمة وإلى غاية السنة الرابعة، مما يخفض الضريبة المستحقة الدفع على أرباح تلك السنوات.

-جباتياً بعض الأعباء لا تخفض خلال سنة تحملها بل خلال سنة تسديدها الفعلي، مثل هذه العمليات ينتج عنها أصول ضريبية مؤجلة لصالح المؤسسة.

الحساب 134 (د/ضرائب مؤجلة خصوم): ويكون دائناً يجعل الحساب 693 (د/فرض ضرائب مؤجلة خصوم) مديناً بمبلغ الضريبة المطلوب دفعه خلال السنوات المالية المقبلة (كما في حالة منتج مدرج في الحسابات، لكنه خاضع للضريبة في السنوات المقبلة)، وكمثال على ذلك نذكر أن الإعانات الإستغلال تسجل بحسابات النواتج بتاريخ الحصول على وعد بتقديمها من قبل السلطة المركزية أو المحلية، لكنها لا تحسب ضمن النتيجة الخاضعة للضريبة إلا بعد استلامها الفعلي.²⁵

693	د / فرض ضرائب مؤجلة خصوم	xxx	
134	د / ضرائب مؤجلة خصوم	xxx	
	إثبات الضريبة المؤجلة خصوم		



الفصل الثاني عشر:

المعالجة المحاسبية للإيجار

بالتحويل

1- تمهيد

عرفت المادة 1-135 من النظام المحاسبي المالي عقود الإيجار على أنها : اتفاق يتنازل بموجبه المؤجر (المالك القانوني للاصل المؤجر) للمستاجر لمدة محددة ، عن حق استعمال اصل مقابل دفعة نقدية واحدة او عدة دفعات. و يعتبر عقد الايجار بالتمويل عقدا يترتب عليه عملية تحويل شبه كلي للمخاطر و المنافع المتصلة بملكية الاصول بصفة شبه كلية الى المستاجر و يمكن ان يتم تحويل الملكية (للاصل محل عقد الايجار التمويلي) عند نهاية العقد او لا يتم (الي المستاجر) ، و من المخاطر التي ستحول من المؤجر الى المستاجر بموجب عقد الايجار التمويلي نذكر ، التقادم التقني للاصل ، و تقلبات اسعاره في السوق و انخفاض طاقته الانتاجية اما بالنسبة للمنافع فنذكر نواتج استخدام الاصل فائض القيمة الناتج عن التنازل. ان جوهر الايجار التمويلي هو ان المستاجر سيحتفظ بالاصل خلال الفترة الاساسية من عمره الانتاجي و انه سيتحصل على كل المنافع الناتجة عن استخدام الاصل خلال هذه الفترة ، فالمستاجر هو إذن مالك فعلي للاصل محل العقد ، اما الايجار فهو مجرد اسلوب تمويل لعملية شراء الاصل.

2- شروط اعتبار الايجار تمويلي

يمكن تصنيف العقد على انه ايجار تمويل اذا تحققت الشروط التالية:

- ملكية الاصل ستنتقل الى المستاجر في نهاية فترة العقد.
- عقد الايجار يمنح للمستاجر حق اقتناء الاصل بسعر يقل و بصورة كافية عن قيمته العادلة في التاريخ الذي يمكن فيه رفع حق خيار الاحتفاظ بالاصل حتى يكون هناك الاستيفان معقول باستعمال هذا الحق في التاريخ الذي يمكن فيه ممارسة هذا الخيار.
- مدة الايجار تغطي الجزء الاكبر من مدة الحياة الاقتصادية للاصل ذاته ، حتى اذا لم تتم عملية نقل الاصل
- اذا كان الاصل المؤجر ذو طبيعة خاصة بحيث يمكن للمستاجر فقط استخدامه دون اجراء تعديلات كبيرة عليه.

3- المعالجة المحاسبية لعقود الايجار بالتمويل

في يومية المستاجر:

xxx	xxx	د / تثبيبات	2X
xxx		د / ديون على عقد الايجار بالتمويل	167
		عقد الايجار التمويلي	

عند سداد دفعات الايجار التمويلي :

ان كل دفعة تقسم الى جزئين ، جزء يمثل دفعة الدين المسدد ، و جزء يخص فوائد الدين الخاص بالايجار التمويلي ، كمايلي:

	Xxx	د/ ديون على عقد الايجار بالتمويل	167
	Xxx	د/ أعباء الفوائد	661
Xxx		د/ البنك	512
		سداد دفعة الايجار التمويلي	

عند المؤجر:

عند المؤجر يمكن التمييز بين الحالات التالية:

الحالة الأولى المؤجر غير الصانع او غير الموزع للاصل المؤجر:

هنا تعتبر القيمة الحقيقية للمعدات المؤجرة كدين و تسجل بالحساب 274 ديون على عقود الايجار

بالتمويل كمايلي:

	Xxx	د/ ديون على عقد الايجار بالتمويل	274
Xxx		د/ البنك	512



		سداد دفعة الايجار التمويلي		
		شراء معدات و تاجيرها		512
	Xxx	ح/ البنك	274	
Xxx		ح/ ديون على عقود الايجار التمويلي	763	
Xxx		ح/ عائدات ديون و حسابات دائنة		
		تحصيل دفعات الايجار التمويلي		

الحالة الثانية : المؤجر هو الصانع أو الموزع للملك المستاجر

في هذه الحالة تسجل العملية مثل اية عملية بيع لمنتجات فنجعل مايلى:

	Xxx	ح/ ديون على عقد الايجار بالتمويل		274
Xxx		ح/ مبيعات منتجات مصنعة	701	
		تأجير معدات بالتمويل		
	Xxx	ح/ تغيرات المخزونات		724
Xxx		ح/ منتجات مصنعة	355	
		تسليم المعدات المؤجرة		

وعند تحصيل دفعات الايجار التمويلي يسجل المؤجر القيد التالي:²⁶



	Xxx	ح/ البنك		512
Xxx		ح/ ديون على عقود الايجار التمويلي	274	
Xxx		ح/ عائدات ديون و حسابات دائنة	763	
		تحصيل دفعات الايجار التمويلي		



الفصل الثالث عشر:

المعالجة المحاسبية للعقود

طويلة الأجل

1 تمهيد

عرفت المادة 1-133 من النظام المحاسبي المالي العقود طويلة الأجل على أنها عقود إنجاز ، سلعة، خدمة ، مجموعة أو مجموعة خدمات تقع تواريخ انطلاقتها و الانتهاء منها في سنوات مالية مختلفة و يمكن ان يتعلق الامر بمايلي: عقود البناء ، عقود اصلاح حالة اصول او بيئة ، عقود تقديم خدمات. ان المادة 2-133 من النظام المحاسبي المالي تنص على ان اعباء و نواتج عمليات عقود طويلة الاجل تسجل حسب اسلوب نسبة التقدم و هذا الاسلوب يمكن من تحديد نواتج اي ايرادات و نتيجة كل سنة تبعا لنسبة انجاز المشروع.

اما المادة 3-133 فقد نصت على انه اذا كان نظام معالجة الكيان او طبيعة العقد لا تسمح بتطبيق طريقة الادراج في الحسابات حسب طريقة التقدم ، او كانت النتيجة النهائية للعقد لا يمكن تقديرها بصورة صادقة فانه يكون من المقبول الا يسجل كنواتج الا مبلغ يعادل مبلغ الأعباء التي يكون تحصيلها محتملا و تسمى بطريقة الاتمام.

2 - طريقة نسبة التقدم

تطبق هذه الطريقة إذا تمكنت المؤسسة من تقدير نتيجة العقد بصورة صادقة ، عندها تسجل الأعباء و النواتج على أساس سنوي مما يمكن من تحديد نتيجة سنوية هذا عكس طريقة الإتتمام حيث لا تعرف النتيجة على أساس سنوي بل يجب انتظار السنة الأخيرة لمعرفة نتيجة العقد ككل ، و نقول انه من الإمكان تحديد نتيجة العقد إذا توفرت الشروط التالية:

- إمكانية تقييم كل نواتج العقد (السعر ، إعادة تقييم العقد ، علاوات الانجاز)،

- إمكانية تقييم الأعباء إلى غاية المرحلة النهائية و كذلك نسبة تقدم انجاز العقد بصورة صادقة،

- إن التكاليف المتعلقة بالعقد يمكن تحديدها و قياسها بصورة صادقة،

و يتم تسجيل كل المصاريف على طبيعتها ، وكذا تسبيقات العملاء المحصلة لإتمام المشروع ، إلى غاية نهاية الدورة أين تسجل نسبة التقدم في الانجاز بقيمة التقدم في حساب 704 مبيعات الأشغال في الجانب الدائن مقابل الحساب 417 الحسابات الدائنة عن الأشغال أو الخدمات الجاري انجازها في الجانب المدين، كمايلي:



	Xxx	ح/ الأعباء التي تم تحملها	6X
Xxx		ح /البنك سداد مصاريف السنة	512
	XXX	البنك	512
XXX		عملاء - تسبيقات محصلة تحصيل تسبيقات من العملاء 31/12/N	4191
	Xxx	ح حسابات دائنة عن أشغال او خدمات جاري انجازها	417
Xxx		ح مبيعات أشغال أشغال قيد الانجاز	704

و عند استلام المشروع في نهاية المدة يتم ترصيد الحساب 417 حسابات دائنة عن أشغال الجاري
انجازها كمايلي:



	Xxx	ح/ عملاء-تسيقات محصلة		4191
Xxx		ح /حسابات دائنة عن اشغال جاري انجازها تسليم المشروع	417	

و تحسب نواتج كل سنة وفق القاعدة التالية:

النواتج السنوية = (التكاليف المجمعة / التكاليف الكلية للمشروع) X سعر العقد - نواتج سنوات سابقة

طريقة التقدم تعتمد على إمكانية تقدير النتيجة عن الانتهاء ، و تحسب نسبة التقدم كمايلي:

نسبة التقدم = تكلفة الأشغال المنفذة عند غلق الدورة / التكلفة الإجمالية المقدرة عند الانتهاء

3 طريقة الإتمام

تعتمد هذه الطريقة على تسجيل نواتج مساوية للتكاليف السنوية المحتملة لانجاز المشروع و عليه فإننا في نهاية كل سنة نجعل الحساب 704 دائنا بمبلغ مساوي للأعباء السنوية للمشروع، أما القيود المحاسبية فهي مشابهة لطريقة نسبة التقدم. ويمكن القول أن وفق هذه الطريقة فان النتيجة المتأتية من العقد طويل الأجل لا تؤخذ في الحسبان إلا عند التسليم للزبون²⁷.



الفصل الثالث عشر:

المعالجة المحاسبية للأوراق

التجارية

1 تمهيد

تعتبر الأوراق التجارية وسيلة للدفع و التحصيل عن طريق ما يعرف بالكمبيالات أو السفتجة ،
السند لامر، و تعرف الكمبيالة على انها ورقة تجارية يسحبها الدائن او الساحب على المدين او
المسحوب عليه يامره فيها بدفع مبلغ محدد و بتاريخ محدد لصالح شخص اخر يسمى المستفيد ، اما
السند لامر فهو ورقة تجارية يحررها المدين او المسحوب عليه و يتعهد من خلالها بدفع مبلغ محدد و
بتاريخ معين الى شخص معين يسمى المستفيد او لحامل السند .
و يمكن لحامل الورقة التجارية ان يتصرف فيها باحد الاساليب التالية:

-انتظار تاريخ استحقاقها و تحصيلها بنفسه ،

-تحصيل الورقة التجارية عن طريق البنك ، وهنا تظهر الابعاء المالية ،

-خصم الورقة التجارية قبل تاريخ استحقاقها من طرف البنك، وهنا تظهر مصاريف الخصم،

-تظهير الورقة التجارية لاحد الدائنين فيصبح المستفيد الجديد من الورقة ،

2- التسجيل المحاسبي للأوراق التجارية

خصص النظام المحاسبي المالي الحساب 413 لاوراق القبض ، و الحساب 403 لاوراق الدفع ، و
تعتبر اوراق القبض بالنسبة للمورد هي ورقة دع بالنسبة للزبون .

و نسجل عند حدوث عملية شراء باوراق تجارية كمايلي:

عند المورد:

	Xxx	د/ أوراق القبض	413
Xxx		د /مبيعات بضاعة ا فاتورة بيع رقم....	700



عند الزبون:

	Xxx	ح/ مشتريات بضاعة		380
Xxx		ح /أوراق الدفع	403	
		فاتورة شراء رقم....		

3-التحصيل المباشر لقيمة الكمبيالة

يسجل المورد القيد:

	Xxx	ح/ النقديات		53
Xxx		ح /أوراق القبض	413	
		تحصيل قيمة الورقة التجارية		

و يسجل الزبون القيد التالي:

	Xxx	ح/ أوراق الدفع		403
Xxx		ح /نقديات	53	
		سداد قيمة الورقة التجارية		



4-التحصيل الغير مباشر لقيمة الكمبيالة

عند تحصيل قيمة الورقة عن طريق البنك يتحمل المورد مصاريف مالية ثم يحملها للزبون كمايلي:

	Xxx	د/ نقديات	53
		د/ أعباء مالية	668
Xxx		د /أوراق القبض تحصيل عن طريق البنك	413

وهنا يعتبر : صافي الكمبيالة = قيمة الكمبيالة - مصاريف التحصيل

و عند المورد يتحمل بدوره مصاريف التحصيل كمايلي:

	Xxx	د/ أوراق الدفع	403
	XXX	د مصاريف مالية	668
Xxx		د /نقديات سداد قيمة الورقة	53

وهنا صافي الكمبيالة =قيمة الكمبيالة + مصاريف التحصيل



5- خصم الكمبيالة قبل تاريخ استحقاقها

يلجا احيانا حامل الكمبيالة للاسراع بتحصيل قيمة الورقة التجارية قبل وصول تاريخ استحقاقها ، وهنا سيتحمل هو فقط مصاريف الخصم و مصاريف التحصيل،

مصاريف الخصم = قيمة الكمبيالة x معدل فائدة الخصم x المدة (بالايام / 360، بالاشهر / 12)

و تسجل عملية الخصم عند المورد كمايلي:

	Xxx	د/ أوراق القبض مرسله للخصم		4131
Xxx		د /أوراق القبض	413	
		ارسال ورقة القبض للبنك للخصم		

	Xxx	د/ البنك		512
	xxx	د مصاريف الخصم و التحصيل		668
Xxx		د /أوراق القبض مخصومة	4131	
		اتمام عملية الخصم		

6- تظهير الورقة التجارية لمستفيد آخر



في هذه الحالة يضطر المورد لسداد ما عليه عند عمليات الشراء من خلال الدفع بتظهير الكمبيالة وفي هذه الحالة يسجل كمايلي²⁸:

	Xxx	د/ مشتريات بضاعة	380
Xxx		د /أوراق قبض مظهرة فاتورة شراء رقم....	413



الفصل الخامس عشر:

المعالجة المحاسبية لعملية

إعادة التقييم

1- تمهيد

إن إعادة تقييم تثبيت معين هو تحديد قيمته الحالية اعتمادا على الاسعار الحالية للتثبيات ، او على اساس معاملات اعادة التقييم الرسمية و التي تنشرها السلطات المخولة بذلك قانونا مثل وزارة المالية ، او المديرية العامة للضرائب.

2- كيفية إعادة التقييم

حسب النظام المحاسبي المالي فعملية اعادة التقييم يجب ان تشمل كل فئة من التثبيات وان لا تقتصر على تثبيت محدد و بعبارة فئة من التثبيات المقصود هو صنف او نوع محدد من الاصول كمعدات النقل مثلا ، و في حالة اختيار المؤسسة اجراء عملية اعادة التقييم لبعض اصولها ، فان عليها الاستمرار في هذه العملية بصورة منتظمة ، اي سنويا.

3-انواع عمليات اعادة التقييم

يمكن تصنيف عمليات اعادة التقييم الى :

اعادة تقييم منظمة:

و تتم بناءا على نص قانوني صادر من سلطة مخولة بذلك ، و فرق اعادة التقييم الناتج عن هذه العمليات عادة ما يكون معفى من الضرائب.

اعادة تقييم اختيارية:

وهنا تقوم بها المؤسسة متى رات ان ذلك ضروري ، و فارق التقييم هنا خاضع للضريبة وفق المادة 185 من قانون الضرائب المباشرة.

4-التسجيل المحاسبي لفارق اعادة التقييم:

يسجل فارق اعادة التقييم في الطرف الدائن من الحساب 105 فارق اعادة التقييم ، ويتم حسابه وفق طريقتين:

أ - اعادة تقييم القيمة الاجمالية للتثبيت:



في هذه الحالة فان اعادة التقييم تتم باعادة تقييم قيمته الاجمالية و كذلك الاهتلاكات الخاصة به ، وهذا اعتمادا على معامل يحسب بنسبة القيمة العادة (اي سعر البيع الصافي) للاصل الى قيمته المحاسبية الصافية (اي ان :

$$\text{معامل اعادة التقييم} = \frac{\text{القيمة العادلة}}{\text{القيمة المحاسبية الصافية}}$$

ان فارق اعادة التقييم هو الفرق بين القيمة التاريخية المعاد تقييمها و مجموع الاهتلاكات المعاد تقييمها . و نسجل فارق اعادة التقييم كمايلي:

	Xxx	ح/ التثبيت	2x
Xxx		ح/ اهتلاك التثبيتات	28X
xxx		ح فارق اعادة التقييم	105
		اعادة التقييم للتثبيت...	

و بعد اعادة تقييم التثبيت يحسب قسط الاهتلاك بتقسيم القيمة المحاسبية الصافية بعد اعادة التقييم على فترة الاستخدام المتبقية للتثبيت.

ب اعادة تقييم القيمة المحاسبية الصافية للتثبيت:

وتتم وفق المراحل التالية:

-ترصيد الاهتلاكات المجمع للتثبيت المراد اعادة تقييمه مع حساب الاصل المعني للحصول على قيمته المحاسبية الصافية.

-تحديد القيمة العادلة للتثبيت وحساب الفرق بينها و بين قيمته المحاسبية الصافية ، و بهذا نحصل على فرق اعادة التقييم و الذي يضاف الى القيمة المحاسبية الصافية وفق القيد التالي :



	Xxx	ح/ تثبيبات		2x
xxx		ح فارق اعادة التقييم	105	
		اعادة تقييم الاصل		

وفي نهاية السنة نقوم بحساب قسط الاهلاك السنوي بقسمة القيمة المحاسبية الصافية المعاد تقييمها للتثبيت على فترة استخدامه المتبقية.

5-ترصيد حسابي المعدات و فارق اعادة التقييم

عند نهاية العمر الانتاجي للتثبيت يتم ترصيده ، لم يحدد النظام المحاسبي المالي طريقة ترصيد فارق اعادة التقييم ، و لكن نعتد على طريقة دمجها في الاحتياطات كمايلي²⁹:

	Xxx	ح/ اهتلاك التثبيت		28X
	XXX	ح فارق اعادة التقييم		105
Xxx		ح /التثبيت المعني	2X	
xxx		ح الاحتياطات		106
		ترصيد فارق اعادة التقييم و التثبيت		

قائمة المراجع

أ-باللغة العربية

1. هادفي خالد ، البدر في التسيير المحاسبي و المالي ، الجزء الأول، دار البدر للطباعة و النشر ، برج الكيفان ، الجزائر ، 2014.
2. عطية عبد الرحمان ، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي، بدون دار نشر ، برج بوعريبيج ، الجزائر ، 2011.
3. هوام جمعه، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010.
4. بلقاسم تويزة ، مطبوعة محاضرات في المحاسبة العامة للمؤسسة طبقا للنظام المحاسبي المالي ، 2015-2016.
5. القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25-11-2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي SCF.
6. المرسوم التنفيذي 08-56 المؤرخ في 26 ماي 2008 و المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 و المتضمن النظام المحاسبي المالي.
7. القرار المؤرخ في 26-07-2008 المحدد لقواعد التقييم و المحاسبة و الكشوفات المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

ب-باللغة الأجنبية

1. George Langlois, Micheline Friédéric, Alain Burlaud, Hanifa Ben Rabia, **Manuel de comptabilité Approfondie**, Berti éditions, Alger, 2013.
2. Hamini Allal , bilan comptable , travaux de clôtüre, éditions Berti, Alger 2013.



¹ هادفي خالد ، البدر في التسيير المحاسبي و المالي ، الجزء الأول، دار البدر للطباعة و النشر ، برج الكيفان ، الجزائر ، 2014، ص: 5.

² George Langlois, Micheline Friédéric, Alain Burlaud, Hanifa Ben Rabia, **Manuel de comptabilité Approfondie**, Berti éditions, Alger, 2013, p :29.

³ هادفي خالد ، البدر في التسيير المحاسبي و المالي ،مرجع سابق ، ص:9.

⁴ عبد الرحمان عطية ، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي ، بدون دار نشر ، برج بوعريبيج ، الجزائر ، 2011 ، ص:13.

⁵ هادفي خالد ، البدر في التسيير المحاسبي و المالي ،مرجع سابق ، ص ص:9-15.

⁶ عبد الرحمان عطية ، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي ، مرجع سابق، ص ص: 22-24.

⁷ نفس المرجع ، ص:25.

⁸ هادفي خالد ، البدر في التسيير المحاسبي و المالي ،مرجع سابق ، ص ص:19-33.

⁹ عبد الرحمان عطية ، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، ص:38.

¹⁰ هادفي خالد ، البدر في التسيير المحاسبي و المالي ،مرجع سابق ، ص ص:33-37.

¹¹ جمعه هوام ، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010، ص: 105.

¹² George Langlois, Micheline Friédéric, Alain Burlaud, Hanifa Ben Rabia, **Manuel de comptabilité Approfondie**, Op cit, p :102.

¹³ هادفي خالد ، البدر في التسيير المحاسبي و المالي ،مرجع سابق ، ص ص:39-70.

¹⁴ نفس المرجع ، ص ص : 73-83.

¹⁵ بلقاسم تويزة ، مطبوعة محاضرات في المحاسبة العامة للمؤسسة طبقا للنظام المحاسبي المالي ، 2015-2016، ص:102.

¹⁶ هادفي خالد ، البدر في التسيير المحاسبي و المالي ،مرجع سابق ، ص ص:91-93.

¹⁷ نفس المرجع ، ص ص: 95-99.

¹⁸ عبد الرحمان عطية ، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، ص:71.

¹⁹ نفس المرجع ، ص ص : 75-80.

²⁰ هادفي خالد ، البدر في التسيير المحاسبي و المالي ،مرجع سابق ، ص ص:111-116.

²¹ عبد الرحمان عطية ، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي ، مرجع سابق، ص ص:64-67.

²² هادفي خالد ، البدر في التسيير المحاسبي و المالي ،مرجع سابق ، ص ص:113-114.

²³ نفس المرجع ، ص ص:121-128.



²⁴ الرحمان عطية ، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي ، مرجع سابق، ص ص: 208-

.216

²⁵ نفس المرجع ، ص ص : 148-123.

²⁶ نفس المرجع ، ص ص: 184-173.

²⁷ نفس المرجع ، ص ص: 195-185.

²⁸ نفس المرجع ، ص ص: 172-164.

²⁹ نفس المرجع ، ص ص : 226-218.